المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

أبريل 2025

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

«اليمن» تشهد أكبر صدماتها الاقتصادية والمعيشية

مر شـهر أبريل المـاضي ككابـوس ثقيل على المواطن اليمني. كابوس تجسَّـد في وقوع الريال بفخ الانهيار أكثر وبلوغ سـعر الصرف مستوى 2600 ريال للدولار الواحد بمناطق «حكومة عـدن» التي اتسـمت بسـوء الإدارة واتُّهمت بالفسـاد والفشـل والعجـز عـن بـذل أدنى متطلبات كبح الانهيـار الاقتصادي والأزمات المعيشـية والخدمية، مكتفيةً بإصدار الوعود والتعهـدات بتحـسين الأوضـاع والعمل مع الدول الشـقيقة والصديقة، ولا نتائج ملموسة تُذكر.

وبينما لم يعد الانهيار «خبراً» بل بات «قدراً»، يعيش المواطنـون في اليمن ضحايا بين مطرقة الرواتب المتدنية للغاية والمتأخرة وغير المنتظمة بالأساس، وسندان الأسـعار التي لا تتراجع إلى الـوراء، إذ تتضاعف أسـعار المواد الأساسـية والاستهلاكية مع تراجع قيمة العملة المحلية، وتتدافع أسـر كثيرة لبيع مقتنياتها من الذهب والأثاث وغيره لتأمين الاحتياجات الأساسـية واليوميـة من غـذاء وأدوية وإيجارات سـكن وغيرها مـن المتطلبـات الملحـة التي لا يغطي الراتب ربعها في حال صرفه.

وأصبـح متفقاً علـى أن الانهيـار الاقتصادي وصل إلى أخطـر مراحله منـذ بداية الحرب في العـام 2015، خصوصـاً مع فشـل الحكومة المعترف بهـا دولياً في تطبيـق إصلاحات نافذة وفاعلـة، مـع وقوعهـا بشـكل متزايـد في مسـتنقعات الانقسام والصراعات السياسية بين قواهـا، والارتهـان إلى الـدول الداعمة في انتظـار الدعـم المـالي، وتواجـد الحكومـة ومسؤوليها في الخارج بعيداً عن حقيقة المشهد المأسـاوي في الداخل الذي تتهالك فيه، إن لم تنعدم، أبسط متطلبات الحياة الطبيعية وعلـى رأسـها الكهربـاء والمياه والمسـتحقات المالية المواكبة لانهيار العملة.

ومن المشـاهد التي تطحن معيشـة المواطنين بشـكل صـارخ، مـا حـدث في قطـاع المخابز والأفـران بعدن الذي يعد حيويـاً ويوفر المادة الأساسية للمعيشة «الخبز». إذ واجه القطاع أزمة خانقة هددت بإغلاق الكثير من المحلات، وسـط خسـائر مالية متراكمة ويومية في شهر أبريـل. ونـدد العديـد مـن أصحـاب المخابز والأفـران بالارتفـاع الجنـوني لتكاليف جميع مدخلات الإنتاج (كالدقيق والزيت والخميرة) إضافـةً لفـواتير الكهربـاء والميـاه وإيجـارات المحلات وأجـور العمالـة. وتفاقمـت الأزمة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مقابل بقاء سعر بيع الرغيف للمستهلك ثابتاً عند مستواه (70 ريـالاً)، وهو ما دفـع جمعية المخابـز والأفران للإعلان عن رفع سـعر رغيف الخبز من 70 إلى 100 ريال.

وتلحق تداعيات انهيار العملة بمختلف مناحي الحياة، من أسـعار مـواد غذائية مسـتوردة، وأدويـة، وخدمـات أساسـية، وتكاليف نقل وطاقة، وأعمال صناعية وغيرها.

وكثيرة هي المشاهد المعبرة عن فداحة الأوضاع في اليمن كما سنتناول في هذا التقرير الشهري، إلا أنـه وقبل الدخـول في أيـة تفاصيل، يجب التطـرق إلى أنه خلال أبريل الماضي لم تنفصل جملة المتاعـب المرهقة للاقتصـاد اليمني عن الصـراع المتواصل والأكثر حـدة بين «حكومة صنعاء» والولايـات المتحـدة الأمريكية، التي عمـدت بدورهـا إلى خنـق القنـوات الحيوية للتجارة اليمنية تطبيقـاً لعقوباتها التي دخلت حيز التنفيـذ في 05 أبريـل، بموجـب تصنيف أنصار الله «الحوثيين» كمنظمة إرهابية أجنبية، إلى جانـب مواصلة غاراتها على اليمن التي تؤكـد حكومـة صنعـاء أنها تسـتهدف المدنيين والأعيان والمنشآت المدنية والخدمية.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

3 مليارات دولار لقتل المدنـيين: ماذا لو خُصّصت لدعم اليمن؟

خلال أقـل مـن شـهرين، أنفقـت واشـنطن 3 مليارات دولار في حربها علـى اليمن منذ انطلاقها في مـارس، بغـرض معلـن هـو تـدمير القدرات العسكرية للحوثيين. هذه الحملة المُكلفة قتلت مئات المدنيين، ولم تحقق نتائج ملموسـة بالشكل المطلوب وفق وسـائل إعلام أمريكيـة، إضافةً إلى خسارة جديدة -في نهاية أبريل- تمثلت في فقدان طائـرة مقاتلـة مـن طـراز (F/A-18) سـوبر هورنـت، بقيمـة لا تقل عـن 67 مليـون دولار، سـقطت من حاملة الطائرات «يو إس إس هاري إس ترومـان» أثنـاء قيامهـا بمنعطـف صعب لتجنب نيران قوات صنعاء.

أسـفرت المليارات التي أنفقتها واشنطن في حربها على اليمن عن «نتائج مشكوك فيها» وفقاً لمعهد كويـنسي الأمريكـي للأبحـاث، رغـم أن القيادة المركزيـة الأمريكيـة تقول إن جهودهـا أضعفت القدرات القتالية للحوثيين. وتؤكد تقارير لشبكة «سي إن إن» الأمريكيـة على أن هـذه الغارات لم تحقق سـوى نتائج محدودة فضلاً عن اسـتهداف المدنيين والمنشآت الخدمية. ويأتي إنفاق المليارات الثلاثـة في الوقـت الـذي تعـاني فيـه اليمن من تداعيات الحـرب المدمـرة الممتـدة لأكثر من 10 سـنوات، وبالتزامن مـع وقف الولايـات المتحدة دعمها للأمم المتحدة في اليمن، بينما تقول المنظمة إنها لا تسـتطيع تغطية أنشطتها في البلاد بسبب التقلص الهائـل في التمويل، وتحتـاج إلى التمويل اللازم لدعـم خطة الاسـتجابة في اليمن، وسـبق ودعت الأمـم المتحدة المانحين لتوفير مبلغ 2.47 مليـار دولار خلال العـام الجاري 2025 لدعـم خطة الاستجابة في اليمن، ولم تتلقَّ سوى أقل من 250 مليون دولار من إجمالي التمويل المطلوب.

وبتعبير اقتصادي عام، فإن مبلغ 3 مليارات دولار الهائـل للغاية الـذي أهدرته واشـنطن في ضرب اليمن -والذي يفوق بكـثير المبلغ الذي تطالب به الأمم المتحدة لتغطية أنشـطتها لعام كامل- كان من شأنه -إذا ما كان مقدماً كدعم تنموي مستقل لليمـن- أن يعالج كثيراً من القضايا الخدمية التي تعاني منهـا البلاد الغارقـة في أزماتها الاقتصادية والمعيشية وظروفها الإنسانية الأسوأ التي يمر بها الفقراء ومجتمعات النزوح، إلى جانب تردي البيئة الاستثمار وكافة الأعمال.

وفي المقابـل وُصفت القدرات العسـكرية لقوات صنعـاء بأنهـا مثلت «كـش ملـك» لإمكانات القـوات الأمريكية الهائلـة، التي تُسـتنزف أمام صواريخ تكلف بضعة آلاف من الدولارات يتم تصنيعها من خلال التجميـع المحلي وفق التقارير الأمريكية التي ترى في نفس الوقت أن أكثر وسائل النقـل فعاليـةً بالنسـبة لواشـنطن هـو النقل البحري، من حيث تكلفة الخدمات اللوجسـتية العسكرية بعكس النقل الجوي.

استهداف واشنطن للاقتصاد اليمني

ضربت واشنطن ميناء «رأس عيسى» النفطي في «الحديـدة» وسـقط على إثر ذلـك أكثر من 80 شهيداً معظمهم من العمال في المنشأة النفطية، و 150 جريحاً على الأقل، في أكثر الهجمات الأمريكية دمويـة. وزعم الجيـش الأمريكـي أن «الغارات اسـتهدفت قَطْع الإيرادات عـن الحوثيين»، وأن ميناء رأس عيسى حـوّل أرباحاً غير مشـروعة إلى الجماعة منذ دخـول تصنيفها حيز التنفيذ في 05 أبريل، إلا أن واشـنطن لم تدعـم تصريحاتها هذه بأدلة على ذلك.

ولميناء رأس عيسى أهميته باعتباره مركزاً رئيسـاً لواردات الوقـود، ومثل تدميره تحدياً كبيراً للقطاع الخاص وعمليات الشـحن التجاري، ما يزيد من الأعبـاء الثقيلـة على حركـة الاقتصـاد المحلي والمواطـنين. وعلـم مرصد «بقـش» أن ضحايا القصف هـم مـن العمـال والفنـيين في الميناء، وموظـفين في شـركة صافـر النفطيـة التي تدير الميناء، وشـركة النفـط اليمنية المسـؤولة عن الإشـراف علـى شـحنات الوقـود المسـتوردة وتوزيعها.

أقرَّ الجيـش الأمريكي -الـذي يطالب الحوثيين بوقف هجمات البحر الأحمر- بأنّه يهدف من شنّ غاراته على منشأة رأس عيسى النفطية، إلى عرقلة تـأمين الوقود لليمنـيين، وقال إنـه «يجب توفير الوقود بشـكل شـرعي»، رغم أن شـحنات وقود تابعة لتجار من القطاع الخاص توافدت منذ شهر مـارس المـاضي إلى ميناء رأس عـيسى بمعدل يتجاوز 15 سفينة وانتظرت بشكل قانوني دورها في التفريغ وفقاً لصور الأقمـار الصناعية التي تابعها بقش. وبموجـب العقوبات الأمريكية، فإن حركة استيراد الوقود إلى موانئ الحديدة -اعتباراً من 05 أبريل الجاري- تحتاج إلى تراخيص خاصة تصدرها الخزانة الأمريكية لتفادي العقوبات.

وأُعلن إثر القصف عن توقف نشـاط ميناء رأس عيسى الذي تبلغ سـعته التخزينية نحو 3 ملايين برميـل. وقالت مؤسسـة «موانئ البحـر الأحمر اليمنية» إن القصف الأمريكي تسـبب في أضرار كبيرة بالميناء، وأدى إلى تعطيل نشاطه الحيوي، ما سـينعكس سـلباً على حركة الملاحة والإمدادات النفطية ويضاعف من معاناة اليمنيين.

هذا يُضاف إلى مخاطر التلوث البحري الناجم عن القصف الأمريكي، حيـث أدى القصف إلى تدمير مرافـق المينـاء والتخزين، ما تسـبب في تسـرُّب كميات كبيرة مـن النفط إلى مياه البحـر، ما أنذر بوقـوع كارثة بيئية وشـيكة في البحر الأحمر تهدد بتدمير النظام البيئي البحري والثروة السمكية التي تُعد مصدر رزق لمئات الآلاف من الأسـر اليمنية. وقالـت وزارة الزراعة والثروة السـمكية بحكومة صنعاء: «انتشـار بقع التلـوث النفطي قد يؤدي لإغلاق مناطـق صيد واسـعة ويعطل النشـاط البحري ويؤثر على الأمن الغذائي في اليمن».

رسوم ترامـب الجمركيـة: عبء آخر

الرسوم الجمركية الأمريكية الشاملة التي فرضها ترامب لم تنفصل عـن اليمن، إذ تقرر، اعتباراً من 02 أبريل، أن تشـمل الرسوم اليمن بنسبة 10%. وفي حديث لـ«بقـش»، قال المحلـل الاقتصادي «أحمد الحمادي» إن الرسوم تنعكس على صرف الريال اليمني بمزيد من التراجع، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب على الدولار بنسـبة كبيرة، نتيجة لارتفـاع تكاليف الـواردات، مضيفاً أن الرسـوم تفرض علـى الحكومة النظـر في الميزان التجاري، ومراجعة كفّة قيمة الصـادرات مقابل الواردات، وأن على الحكومة أن تُفصح رسـمياً للجمهور عن طبيعـة ميزانهـا التجاري مـع الولايـات المتحدة لإيضاح ما إذا كان إيجابياً أم سلبياً.

ومـن شـأن منتجـات يمنيـة أن تتأثر بالرسـوم الجمركيـة الأمريكيـة، ومنهـا منتجـات القهوة اليمنية المطلوبة والمعروفة بجودتها والطلب الكبير عليها، وشـاي الكبوس وسمن القمرية ومياه حدة وشـملان ومنتجات عـدة من التونـة. ويرجَّح أن تضيّق الرسوم حجم الصادرات اليمنية إلى أمريكا وتزيد من تكاليف المنتجات على المستهلكين بمن فيهم المستهلكون الأمريكيون من أصول يمنية.

ورغم أن اقتصاديين رأوا أن الصادرات اليمنية إلى أمريـكا ليسـت ذات قيمة كبيرة، أكـد آخرون أن الحـرب التجاريـة الراهنة من شـأنها التأثير على اليمن بارتفاع تكاليف الواردات واضطراب سوق الصرف وتفاقم التضخم، إضافة إلى التأثير المباشر الذي سيطال القهوة اليمنية، والبن الأخضر الذي يُعد مادة خام.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

التعليم كضحية لفشـــل الحكومة: إضرابات وحراك عاصف للمعلمين

دخـل الإضـراب الشـامل في المـدارس بعـدن ومحافظات الحكومة شهره الخامس على التوالي منـذ بدأ مطلـع ديسـمبر 2024 وفـق متابعات بقـش، في احتجـاج شـهد مظاهـرات ووقفـات للمعلـمين والـطلاب وأوليـاء الأمـور. يطالـب المعلمـون والتربويـون في عدن بحقوقهـم المادية والمعنوية وعـدم تجاهلها والمماطلـة في تنفيذها، وعلى رأسـها صـرف ورفع المسـتحقات المالية. ومع التعليـق المتواصل للدراسـة في المدارس، لم يكـن هناك أي بوادر لاسـتجابة الحكومة وتنفيذ مطالب المعلمين.

رفضـت نقابـة المعلـمين والتربـويين في عـدن اسـتئناف التدريـس وجابهـت مسـاعي فرض امتحانات الطلاب قبل تنفيذ مطالب المعلمين. إذ مارست الجهات المختصة ضغوطاً على المعلمين لاسـتئناف العمليـة التعليميـة، بينمـا تخـوف الطلاب من قرب موعد الامتحانات (المحدَّد بيوم 04 مايو في عدن والمحافظات) وهم لم يسـتوفوا 50% من المقررات.

نائب محافظ عدن، الأمين العام للمجلس المحلي «بدر معاون سعيد»، أصدر توجيهاً إلى مدير عام مكتب التربية بعدن، يقضي بإلزام جميع المعلمين والمعلمات والإدارات المدرسية بالحضور والتواجد في المدارس، والقيام بمهامهم اليومية دون انقطاع، واتخاذ إجراءات ضد أي مدرس يتغيب دون مبرر.

لكن النقابة علّقت بقولها إن الطريقة التي تتعامل بها السلطة المحلية، ممثلةً بمحافظ عدن «أحمد لملس»، مـع المعلمين وحقوقهـم «غير مقبولة» وستعقّد الأمور وستُجابَه بالرفض والتعنت من قبـل المعلـمين، وأكـدت النقابـة أن إجـراءات الحكومة لا تتناسب مع حجم المشكلة، بل وتُعتبر إهانة للمعلـم، نتيجة اتخاذ قـرار صرف علاوات تتراوح فقط بين 10 آلاف و20 ألف ريال.

كما هاجمت النقابة قرار رئاسة وزراء حكومة عدن بشـأن صرف علاوات للمعلـمين، واصفـةً إياه بالقـرار الهزيـل الـذي يـهين المعلـم والتربـوي والطالب، وقالت إن على الحكومة أن تستحي من أن تقول للمعلمين إن لهم علاوات بقيمة 10 آلاف أو 20 ألف ريال.

في السياق نفسه شهدت باقي المحافظات إضرابات مماثلة. محافظة تعز، على سـبيل المثال، تواصل فيهـا الإضـراب والاحتجاجـات الواسـعة -في الشـارع- للمطالبـة بتحسين أوضـاع المعلمين وانتظـام صـرف ورفـع الرواتب لتواكـب انهيار الوضع المعيشي والاقتصادي وتدهور العملة المحلية. ووفق معلومات حصـل عليها «بقش»، تم فرض دفع 3 آلاف ريال على كل طالب شهرياً لدعـم صنـدوق المعلـم والبحث عـن تمويلات أخـرى، في البلـد الذي يسـتند إلى جيـوب أولياء الأمـور -المرهـقين أصلاً- لتسـديد تكاليـف التعليم وحقوق المعلمين.

وبنفـس الضغط الـذي مورس علـى المعلمين في عدن، مورس على معلمي تعز، إذ أقرت السلطات اسـتئناف الدراسـة بعـد قرابة ثلاثة أشـهر من الإضراب، وأشارت السلطات إلى معالجات إقرّتها شـملت تنفيذ إجـراءات محلية وتشـكيل لجنة لمتابعـة تنفيـذ التوجيهـات لـدى الحكومـة والمتضمنـة صـرف الرواتـب المتأخرة مـن العام 2017 والعلاوات والتسويات والترقيات، وقالت إنه تم تطبيق امتيـازات صحية للمعلمين متمثلة في خصم 50% مـن تكاليف العمليات و30% من الفحوصات التشـخيصية. إلا أن اتحاد التربويين في تعز علّق على هذا «باستغراب شديد»، مؤكداً علـى اسـتمرار الإضـراب، حتى تلبيـة المطالب والحقوق كاملة.

قبائل «حضرموت» تعلن حق الحكم الذاتي

اشـتدت التوتـرات القبليـة بمحافظـة «حضرموت» خلال أبريل الماضي، إلى حد خروج تكهنـات باحتمالية تصعيـد الموقف عسـكرياً. فبقيـادة رئيـس الحلـف وكيـل أول محافظـة حضرموت، الشـيخ «عمرو بن حبريش العلبي» المدعـوم مـن السـعودية، عَقَـدَ «حلـف قبائل حضرمـوت» في هضبـة حضرمـوت، لقـاءً عاماً وصفه الحلف بـ«اللقاء التاريخي» و«الحاشد»، وأكَّد في بيان اللقـاء الختامي على مطلب «تحقيق الحكم الذاتي» في المحافظة.

طالـب الحلف بـ«ضـرورة تحقيق الحكـم الذاتي كأدنى اسـتحقاق لحضرمـوت»، وحـث المجتمع الإقليـمي والـدولي -وخاصـة السـعودية- بالاسـتجابة واتخـاذ خطـوات عاجلـة لتطبيـق «الحكم الـذاتي». وعبَّر عن رفضـه العودة تحت هيمنة بقية الأطراف بأي شكل من الأشكال.

كمـا أثنى الحلـف علـى «أدوار الأشـقاء المملكة العربية السـعودية قائدة التحالف، وكذلك دولة الإمارات، ونقدّر تفهمهم لواقعنا ونتطلع إلى مزيد من التوافق لما يخدم مشروع حضرموت»، مشيراً إلى مواصلـة مواقفـه الاحتجاجيـة على الأرض واسـتمرار الخطـوات التصعيدية، معـتبراً إياها كفيلة بتحقيق استحقاقات المحافظة.

حـدث ذلـك تزامناً مع انشـقاق دعمـه المجلس الانتقالي لعدد من القبائل والمشايخ من الحلف، في منطقـة العيون بغيـل باوزير، إذ أعلنـوا عن عزل رئيـس الحلف عمرو بـن حبريش، متهـمين إياه بتجاوز النظام التأسيسي للحلف ومبادئه ووثائقه من خلال التفرُّد بقرارات مصيرية، وأكدوا سحب الثقـة منـه معتبريـن تصرفاته لا تمثـل الحلف ويتحمل مسؤوليتها الكاملة.

كما رفضوا اختزال حضرموت وحلفها في شـخص الشـيخ عمرو بـن حبريـش، الذي لم يسـتجب «للنداءات والمناشدات المتكررة». وقد تزامن كل ذلك مـع زيارة لـ«بـن حبريش» إلى السـعودية، التقى فيهـا بوزير الدفـاع السـعودي «خالد بن سـلمان» للحديث عن تحركات سعودية قريبة في المحافظة وإحداث العديد من «المتغيرات».

من جانب آخر، يعتزم السفير الأمريكي لدى اليمن «سـتيفن فاجن» زيـارة محافظـة حضرموت. وتركـز السـفارة الأمريكية صراحةً علـى النفط اليمني في حضرموت، ومسـألة تعطُّـل تصديره، مـشيرةً إلى أهميـة دعـم المجتمع الـدولي لتعزيز قدرات المحافظة في مواجهة هذه الظروف.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

انقطاع الكهرباء في عز الحر: أزمة لا تفرق بين شتاء وصيف

كان ملـف تدهـور الكهربـاء وتوقـف محطات التوليد أبـرز ملفات الطاقة اصطخاباً في الشـهر المـاضي. ففي عدن وباقي محافظـات الحكومة، تفاقمت أزمة الكهرباء الخانقة على أعتاب فصل الصيف اللاهب، مع خروج المحطات عن الخدمة والغياب الحكومي وعدم تحرك الجهات الرسمية المعنية لتلافي الانقطاعات.

أزمة وقود في «بترومسيلة» والمحطات

باتت أزمـة الكهرباء مـن أكبر كوابيس المواطنين الذين يعبرون عن سـخطهم الشـديد من تكرار الانقطاعات لساعات طويلة وصلت إلى أكثر من 10 ساعات انقطاع مقابل ساعتين تشغيل. وعدة مرات خرجت المحطـات في عدن، بما فيها محطة «بترومسـيلة» (الرئيس) عـن الخدمة، نتيجة للنقـص الحاد في الوقـود اللازم للتشـغيل مـن الديزل والمازوت.

وكررت مؤسسة الكهرباء بعدن مناشدة المجلس الرئاسي وحكومة عدن والجهات المعنية بالتحرك الفوري لتوفير الوقود الضروري لضمان اسـتمرار خدمة الكهرباء وتخفيف معاناة المواطنين، خاصة مع الارتفاع الشديد في درجات الحرارة والرطوبة الذي يصاحـب بداية فصل الصيـف. ووصلت قاطـرات محملـة بالنفـط الخام مـن محافظة حضرموت، إلا أن شـحنات النفـط القادمة من محافظة مـأرب توقفت منـذ انتهاء إجـازة عيد الفطر، في أبريل نفسه.

إذ كانـت محطـة «بترومسـيلة» تعتمـد على إمدادات يوميـة منتظمة تقدر بثماني ناقلات من النفـط الخام، مناصفـة بين محافـظتي مـأرب وحضرمـوت، لضمان تشـغيلها المسـتمر. ومع انقطاع إمدادات مأرب، واستمرار وصول كميات محدودة وغير كافية من حضرموت، حدثت فجوة كبيرة في قدرة التوليد الإجمالية للمدينة التي تعاني أصلاً من عدم اسـتقرار مزمن في قطاع الكهرباء. وطالت الأزمة محطات أخرى غير بترومسيلة، مثل محطة المنصورة التي تعمـل بوقود المازوت وتنتج حوالي 50 ميجـاوات، والمحطة الإماراتية للطاقة الشمسـية التي تنتج نحـو 80 ميجاوات، ومحطـات الديزل الأصغر مثل «أنترسـولار» في الشـيخ عثمان وحجيف (المعلا) ومحطة شهناز في خورمكسـر. وتشير تحليلات «بقـش» إلى أن القـدرات التوليديـة المحـدودة، التي تعتمد هي الأخرى علـى إمدادات وقود غير مسـتقرة، تضع المدينة على شفا أزمة أعمق.

وحـول ذلـك رأى المحلـل الاقتصـادي «أحمـد الحمادي» في تصـريح لـ«بقش» أن أزمة الكهرباء المتكـررة في عدن ليسـت مجرد مشـكلة فنية أو لوجسـتية، بل هي عـرض واضح لفشـل أعمق مرتبط بالفسـاد وسـوء الإدارة المستشري داخل أروقـة حكومة عدن. وطرح الحمادي تسـاؤلات حول مـصير الأموال المخصصة لقطـاع الطاقة، وعقود شراء الوقود والطاقة المشتراة التي غالباً ما تفتقر للشـفافية وتُبرم مع شـركات يُشـتبه في ارتباطها بمسؤولين نافذين، مما يستنزف الموارد دون تحقيق استدامة للخدمة، معتبراً أن الفشل في صيانة المحطات القائمة وتأهيل الشبكة، وغياب الاستثمار في حلول طاقة مستدامة، هما نتيجتان لهذا الإخفاق الإداري والمالي.

«أو إم في» تسرح عاملي قطاع «العقلة»

صدمت شـركة «OMV» النفطية النمسـاوية عامليها في قطاع العقلة النفطي «S2» بإبلاغهم -في نهاية أبريل- بإنهاء عقد العمل، وحددت يوم 31 مايـو 2025 آخـر يـوم في الخدمـة، بـمبرر اسـتمرار انعـدام الإيـرادات ومـا نتـج عنه من تدفقات نقدية سلبية خلال العامين الماضيين، ما دفع الشـركة إلى الانسحاب من القطاع، قائلةً إنه يجب عليها تقليص عدد موظفي القطاع قبل مغادرته.

وفي إشـعار إنهاء الخدمة، قالت الشـركة إنها لم تحقق أي دخل من منطقة امتياز قطاع العقلة منذ توقـف تصديـر النفـط الخام في أكتوبر 2022، وإنهـا خلال العـامين الماضيين درسـت جميع الخيارات المتاحـة لمواصلة عملياتهـا، لكن نظراً لانعـدام الإيـرادات قرر شـركاء المشـروع عدم مواصلة العمل في القطاع. ولم تتطرق الشركة في إشعارها إلى أي مستحقات مالية للعاملين.

هذا التسـريح القسـري لعاملي القطـاع النفطي الاستراتيجي في محافظة «شـبوة»، جـاء بعد أن تكشـفت أوراق كثيرة للشـركة خلال السنوات القليلـة الماضيـة، وتحديـداً منذ العـام 2022 عندما بدأت الشـركة بإرباك الوضع عموماً، بدءاً بخططها للاستغناء عن موظفيها في قطاع العقلة النفطي، ووصل عدد المفصـولين إلى قرابة 300 موظف منذ بداية عام 2024 حسـب معلومات بقـش، دون أي مراعاة لحقوقهـم، رغم مطالب العمال المستمرة للحكومة ووزارة النفط بالتدخل ووقـف الإجراءات التعسـفية ضدهـم والالتزام بالقوانين واتفاقيات المشـاركة واللـوائح المحلية والدولية.

وفي بداية العام الجاري، انسـحبت OMV رسمياً من تشـغيل قطـاع العقلـة بشـبوة، في مخالفةٍ للشـروط المتفق عليهـا مسـبقاً، ودون أن يكون هنـاك بديـل للشـركة النمسـاوية. وبموجـب الانسحاب، تم الاتفاق على تسليم القطاع لوزارة النفط، بعـد أن فشـلت الـوزارة في التوصل مع الشـركة لاتفـاق يضمـن اسـتمرارية تشـغيل «العقلة». وقد أثار انسـحاب الشـركة توتراً في «شبوة» منذ أوائل العام، وطالبت قبائل بارزة في المحافظـة بإيقاف صفقـات بيع قطـاع العقلة، ورفض أي اتفاق بإخلاء عقد الشـراكة مع شركة OMV وتخليها عن مسـؤوليتها بحق الامتياز حتى تقوم بالوفاء بكل التزاماتها تجاه أبناء تلك المناطق ممـن يعانـون مـن التلوث والسـموم بسـبب العمليـات التي كانـت تتـم دون أدنى معـايير السلامـة والبيئة وسـط غياب وفسـاد الرقابة الحكومية.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

الذهب اليمني: جنوب البلاد منجم مفتوح للإمارات

عـاد النفـوذ الإمـاراتي علـى الثروات اليمنية إلى الضوء مجدداً، على خلفيـة مواصلة الإمارات في اتخاذ مسار متمايز نسجت من خلاله شبكة نفوذ معقدة جنـوبي البلاد. فبينمـا كان الهدف المعلن للتحالف هو دعم الحكومة المعترف بها دولياً ضد الحوثيين، سـرعان ما برزت الأجنـدة الإماراتية الخاصة التي امتدت بشكل واضح للسيطرة على الموارد الطبيعية وعلى رأسها «الذهب اليمني».

ووفـق تحليـل نشـره «معهـد أطلس للشـؤون الدولية» في أبريل، فإن الإمارات ضمنت الوصول إلى المناطـق الغنية بالمعـادن الثمينـة من خلال إنشاء ودعم «المجلس الانتقالي الجنوبي» في العام 2017.

وتوجه الإمـارات اهتمامها إلى رواسـب الذهب ذات النقاء العالي التي تتركز في مناطق شاسعة من المحافظـات اليمنية الجنوبية، وتعتبر السـيطرة الإماراتيـة على منطقـة «المكلا» ومـا حولها في حضرموت مثالاً صارخاً على هـذا التوجه، فهذه السـيطرة تضعها على مقربة مباشـرة من منجم «وادي مدن» الذي كانت تديره شـركة «ثاني دبي للتعدين».

ويحتوي هذا الامتياز وحده على قرابة 7.3 أطنان من موارد الذهب المؤكـدة وحوالي 28.9 طناً من الموارد المسـتنتجة، مما يمثل ثروة هائلة، وهو ما يربطـه تحليل «معهـد أطلس» بتـولي الإمارات المسـؤولية الأمنية في المنطقة عـام 2016. ورغم وجود تحقيقات حكومية يمنية سابقة حول فرص تعدين أخرى في عدن وحضرموت، ووجود شـركة كنديـة (كانتكـس) بمنجم يخضع حاليـاً لحالة «القوة القاهرة» بسـبب الحـرب، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى هيمنة إماراتية شبه كاملة.

فبحلـول عـام 2022، كان هناك ثلاثـة مناجم ذهب نشـطة فقط في اليمن، اثنـان منها خضعا لسيطرة شركة «ثاني دبي للتعدين»، وهو ما ربط مصالح أبوظبي بشكل وثيق بربحية قطاع المعادن اليمني. ووفق مراجعات بقش، فإن هذه الشـركة الإماراتية توقفت أعمالهـا في اليمن عام 2018، ثم تم منح ترخيص استكشـاف لشركة «جلف كير» الكويتيـة في نوفـمبر 2023 بموقع «وادي مدن» وما حوله، كما تم في العام الماضي 2024 منح شـركة محلية ترخيصاً آخر، هي شركة «بن مهدي» للمقاولات والتعدين.

وسبق وأُثيرت انتقادات ضد السلطات المختصة في حضرموت بهذا الخصوص، وعلى رأسها هيئة المسـاحة الجيولوجيـة والثروات المعدنيـة فـرع حضرموت، إلا أن الهيئـة قالت العام الماضي إن عقـود الاستكشـاف لا تسـمح باسـتغلال واستخراج الموارد المعدنية والمتاجرة بها، وحصرت الهيئـةُ الغـرضَ من هـذه التراخيـص في تحديد طبيعة التواجد وأنواع الخامات المعدنية ومعرفة الجدوى الاقتصادية منها.

عززت السـيطرة الميدانيـة دور الإمارات كوجهة رئيسـية لصادرات الذهب اليـمني. فرغم وجود منافسـة من «سـلطنة عمان»، ظلت تدفقات الذهب اليمني إلى الإمارات كبيرة، إذ بلغت ذروتَها عام 2017 بقيمة 374 مليون دولار، وبمتوسـط سـنوي يقـدر بنحـو 173 مليـون دولار، وفـق المعلومات التي أوردها معهد أطلس.

ولعـل الصـورة تكتمـل بالإشـارة إلى الاتهامات المتزايدة والموثقة أحياناً من قبل مسؤولين يمنيين ومنظمات حقوقيـة وتقارير دوليـة، والتي توجَّه ضد الإمارات وحلفائها المحليين (خاصة المجلس الانتقـالي الجنـوبي) بعمليـات «نهـب منظم» وتهريب واسـع النطاق للذهب والمعادن اليمنية. وتتجاوز هذه الاتهامات مجرد السعي للاستثمار أو الاستكشـاف، لتـشير إلى اسـتغلال ممنهـج لظروف الحـرب وضعف الدولة لتهريب الثروات خارج البلاد، لا سـيما من محافظات حضرموت وشبوة الغنية بالمعادن.

بالنتيجة، تتجاوز تداعيات هذا النشـاط المزعوم مجرد الأرقام الاقتصادية، فنهب الموارد الطبيعية يحرم الشـعب اليـمني من عائـدات حيوية هو في أمس الحاجة إليها لتمويل الخدمات الأساسـية وتخفيف الأزمة الإنسـانية الطاحنـة. كما يغذي ذلك الصراعَ بشـكل مباشـر عبر تـوفير التمويل للفصائل المسلحة الموالية للإمارات، مما يقوض جهود السلام ويعزز الانقسام داخل البلاد، فضلاً عن التقويض الممنهج لسيادة اليمن ومؤسساتها الاقتصادية.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

انهيار نقدي هائل: تجميد البيع والشراء بالعملات الأجنبية حتى إشعار آخر

بنهاية شهر أبريل الماضي، تم تجميد كافة التعاملات وعمليات البيع والشراء بالعملات الأجنبية حتى إشعار آخر، بسبب انهيار العملة المحلية وبلوغها مستوى 2600 ريال للدولار الواحد. وهذا القرار الذي أصدره البنك المركزي اليمني بعدن، تم تعميمه على كافة شركات ومنشآت الصرافة، والشبكة الموحدة للأموال UNMoney، محذراً من إجراءات ضد المخالفين. ويأتي ذلك مقابل استقرار للصرف بمناطق حكومة صنعاء في حدود 537 ريالاً للدولار.

متعاملون مصرفيون في عدن أكدوا لـ«بقش» أن القرار جاء وسط ممارسات المضاربة في سوق الصرف وعجز البنك المركزي عن كبح التدهور أو ضبط السوق. ومن جهتها حمّلت «نقابة الصرافين» بنك عدن المركزي مسؤولية هذا الانهيار، كونه المسؤول بشكل رئيس عن السياسة النقدية والمالية في البلاد، كما أكدت على مسؤولية حكومة عدن ووزاراتها المعنية بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على قيمة العملة.

أصداء التجميد: فشل وتخبط حكوميين واعتراف بالانهيار النقدي

أكد الخبير الاقتصادي «ماجد الداعري» في تصريح لـ«بقش» أن قرار المركزي بشأن تجميد بيع وشراء العملات يكشف مستوى عجز وفشل وتخبط حكومة عدن والبنك المركزي في إيجاد أي حلول أو معالجات ممكنة لخلق أي استقرار ممكن للصرف في ظل تعقد وتكالب الأزمات الاقتصادية وانهيار الاقتصاد الوطني وغياب الموارد وتصدير النفط واستشراء الفساد وتعطل عمل الحكومة ومؤسساتها وأجهزتها الرقابية.

ورأى رئيس تحرير صحيفة «مراقبون برس» أن إيقاف البيع والشراء «ليس حلاً وإنما إجراء يفاقم المشكلة، ويكشف مستوى فشل كافة منظومة الدولة في إيجاد حلول ومعالجات خفيفة لكارثة انهيار الصرف».

وتُعتبر كارثة انهيار العملة أكبر من قدرات البنك المركزي والحكومة المفلسة، وفقاً للداعري، فمن وجهة نظره لا يمكن إيقاف الانهيار إلا بتغيير حكومة كفاءات وطنية نزيهة ومجربة، مشيراً إلى ضرورة إعادة تصدير النفط ومحاربة الفساد وتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وانهاء المحاصصة السياسية الكارثية، وإعادة مراجعة كل السياسات الاقتصادية للدولة وتبنّي سياسة تقشف.

كما أكد على أهمية تعيين مجلس إدارة بنك مركزي من كوادر وطنية نزيهة وفاعلة من كوادر القطاع المصرفي والمتعاملين بالسوق، لإعادة رسم سياسة نقدية إنقاذية للعملة بدعم كامل وتعاون من كل الجهات الحكومية المعنية.

وتحدث مصرفيون في عدن لـ«بقش» قائلين إن وقف التعامل النقدي بالعملة الصعبة لن يحل الأزمة بل سيزيد من وتيرة تدهور الصرف ما لم يتحرك البنك المركزي بعدن لوضع آلية فاعلة لكبح الارتباك الحاصل، وأكدوا أن القرار يُعتبر قراراً مؤقتاً يحد من المضاربة بشكل مؤقت ومحدود فقط، ثم يعيد السوق إلى نقطة الصفر ليستأنف الريال سقوطه، دون وضع المعالجة بشكل جوهري، فضلاً عن عدم وجود الرقابة بشكل تام. كما اعتبر البعض أنه حتى في حال وضع خطة فاعلة لكبح الانهيار، فإن نجاحها مرهون بالأساس بتفعيل الرقابة الشاملة على السوق ومحاسبة الفاعلين ومن يوصفون بـ«الهوامير».

بدورها هاجمت «نقابة الصرافين» هذا القرار، ووصفته بأنه يعكس في جوهره اعترافاً ضمنياً بحجم الانهيار النقدي، وبنفس الوقت يسلط الضوء على الضعف المؤسسي في إدارة السياسة النقدية. فبدلاً من أن يسهم بنك عدن المركزي في تهدئة السوق وضبط إيقاعه، فتح الباب أمام انتشار واسع للسوق السوداء التي باتت المصدر الرئيسي لتداول العملات، مع غياب كامل للرقابة الفاعلة، وتفاقم حدة المضاربة غير المشروعة. كما عَدَّت النقابة توقيت القرار وطريقته يعكسان مستوى من العجز في التعامل مع التحديات المتراكمة، ويفتحان المجال أمام تساؤلات جدية حول ما إذا كان البنك المركزي يتعرض لضغوطات أو تدخلات تحدُّ من استقلالية قراره.

وفي بيانها أكدت النقابة أن أبرز الإشكالات المرتبطة بالقرار، هو غياب الشفافية في شرح أسبابه ودوافعه، ما أدى إلى تفاقم فجوة الثقة بين البنك والمجتمع، فالمواطنون والمستثمرون يفتقرون إلى معلومات واضحة بشأن السياسات المعتمدة، وهو ما خلق حالة من الهلع وغياب اليقين، وأدى إلى مزيد من الانكماش في الأنشطة الاقتصادية، وتدهور الوضع المعيشي بشكل واسع.

وقد اتضح ذلك في نتائج المزاد العلني الذي أعلنه المركزي لبيع 30 مليون دولار يوم 29 أبريل الجاري، إذ لم يتم بيع سوى 6 ملايين دولار فقط، وهو فشل يعكس اختلالاً في منهجية التسعير، ويُظهر أن المزاد لم يعكس الطلب الحقيقي في السوق، بل جاء لخدمة دائرة ضيقة من كبار المضاربين الذين استحوذوا خلال الفترة الماضية على السيطرة الكاملة على السوق النقدي، وهم المعروفون بـ«الهوامير» الذين اكتنزوا ثروات ضخمة في ظل غياب الإجراءات الرادعة، وساهموا في تعميق حالة اللاعدالة والمضاربة، حد تعبير النقابة.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

وقد اتضح ذلك في نتائج المزاد العلني الذي أعلنه المركزي لبيع 30 مليون دولار يوم 29 أبريل الجاري، إذ لم يتم بيع سوى 6 ملايين دولار فقط، وهو فشل يعكس اختلالاً في منهجية التسعير، ويُظهر أن المزاد لم يعكس الطلب الحقيقي في السوق، بل جاء لخدمة دائرة ضيقة من كبار المضاربين الذين استحوذوا خلال الفترة الماضية على السيطرة الكاملة على السوق النقدي، وهم المعروفون بـ«الهوامير» الذين اكتنزوا ثروات ضخمة في ظل غياب الإجراءات الرادعة، وساهموا في تعميق حالة اللاعدالة والمضاربة، حد تعبير النقابة. ووصفت النقابة أيضاً عجز مركزي عدن عن تفعيل لجنة المدفوعات الرقمية بأنه من أبرز مظاهر «الإخفاق المؤسسي»، فاللجنة هذه لا تزال غائبة عن المشهد، وهي التي يُفترض أن تلعب دوراً حيوياً في ضبط حركة الأموال وتحقيق قدر من الشفافية في النظام المالي، وذلك يفتح مجالاً لمزيد من الفوضى والتلاعب في التحويلات والتسعير.

وغياب هذه اللجنة، إضافة إلى غياب الإرادة السياسية والإدارية، خَلَق فراغاً هائلاً سمح لجهات غيررسمية بالعبث بالعملة المحلية، بما في ذلك عبر مجموعات «واتساب» تُستخدم للمضاربة اليومية. وتسبب هذه التطورات في تفاقم نفوذ «مجموعات صغيرة متحكمة في عدن» تسيطر فعلياً على السوق المصرفي، وتعمل بمعزل عن القانون والمؤسسات الرسمية، دون مراعاة الحد الأدنى من المسؤولية الوطنية أو الاقتصادية، مستغلين هشاشة الوضع لمراكمة ثروات طائلة على حساب معيشة الناس.

شبكات بديلة تخدم مصالح خاصة

من جانب آخر، جددت النقابة مهاجمة سياسة بنك عدن المركزي بشأن إغلاق شبكات عدن ودمجها في شبكة موحدة، وقالت إن هذه الخطوة يُفترض أن تكون خطوة تنظيمية نحو تعزيز الرقابة، لكن الواقع يشي بالعكس، إذ قامت ذات الشركات المتحكمة بالالتفاف على القرار وإطلاق شبكات بديلة تخدم مصالحها، بينما تم تهميش الفاعلين الآخرين ممن لا يملكون نفوذاً أو حماية. أمام هذه التطورات الخطيرة، طالبت النقابة حكومة عدن بتحمل مسؤولياتها الوطنية والتدخل الفوري من خلال تشكيل لجنة تحقيق نزيهة وموثوقة، تتولى مراجعة أداء البنك المركزي منذ عام 2015، ومحاسبة كل من ثبت تورطه في الانهيار المالي، سواء داخل المؤسسة النقدية أو من الجهات المؤثرة فيها.

فالتداعيات لا تقتصر على القطاع النقدي فحسب، بل تمتد لتشمل الجانب الاجتماعي، إذ تفاقمت الأعباء المعيشية على المواطنين وسط تراجع الخدمات الأساسية كالكهرباء والتعليم والصحة، في حين لا يمكن الحديث عن تعافٍ اقتصادي حقيقي دون معالجة جذرية لهذه الأزمات، تبدأ باستعادة الثقة، وتفعيل الرقابة، وتحقيق العدالة في إدارة السوق.

ووفقاً للاقتصاديين، يدفع انهيار العملة بالمزيد من السكان نحو خط الجوع والفقر والمجاعة، ويرفع من معدلات التضخم، إضافة إلى تآكل القيمة الشرائية للدخل، ما يهدد قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوسع رقعة الفقر والجوع بالنتيجة.

استنزاف العملة الأجنبية لـ«بدائل الكهرباء»

أرجعت نقابة الصرافين تفاقم الأزمة المصرفية أيضاً إلى ارتفاع فاتورة استيراد بدائل الكهرباء من الخارج بالعملة الصعبة، ما أدى إلى استنزاف كبير للعملة، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية «بشكل جنوني».

وتشمل بدائل الكهرباء الخارجية مولدات الكهرباء المستوردة بجميع أنواعها لتعويض نقص الكهرباء، وبطاريات الليثيوم المستخدمة لتخزين الطاقة وتقليل الاعتماد على المولدات مع استيراد توابع منظومتها من منظم جهاز وغيره. كما تشمل ألواح الطاقة الشمسية التي يتم استيرادها لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة، ومراوح التوربينات لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، إضافة إلى استيراد الديزل والغاز لتشغيل المولدات الكهربائية، وكذلك قطع غيار المولدات الكهربائية لصيانتها.

لذلك طالب الصرافون بإيجاد بدائل للكهرباء، مثل بناء محطات طاقة شمسية ومراوح توربينات، لتقليل الاعتماد على الديزل والمولدات الكهربائية. وكذلك تخفيض سعر الوحدة الكهربائية لتخفيف الأعباء على المواطنين، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتشجيع المواطنين على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

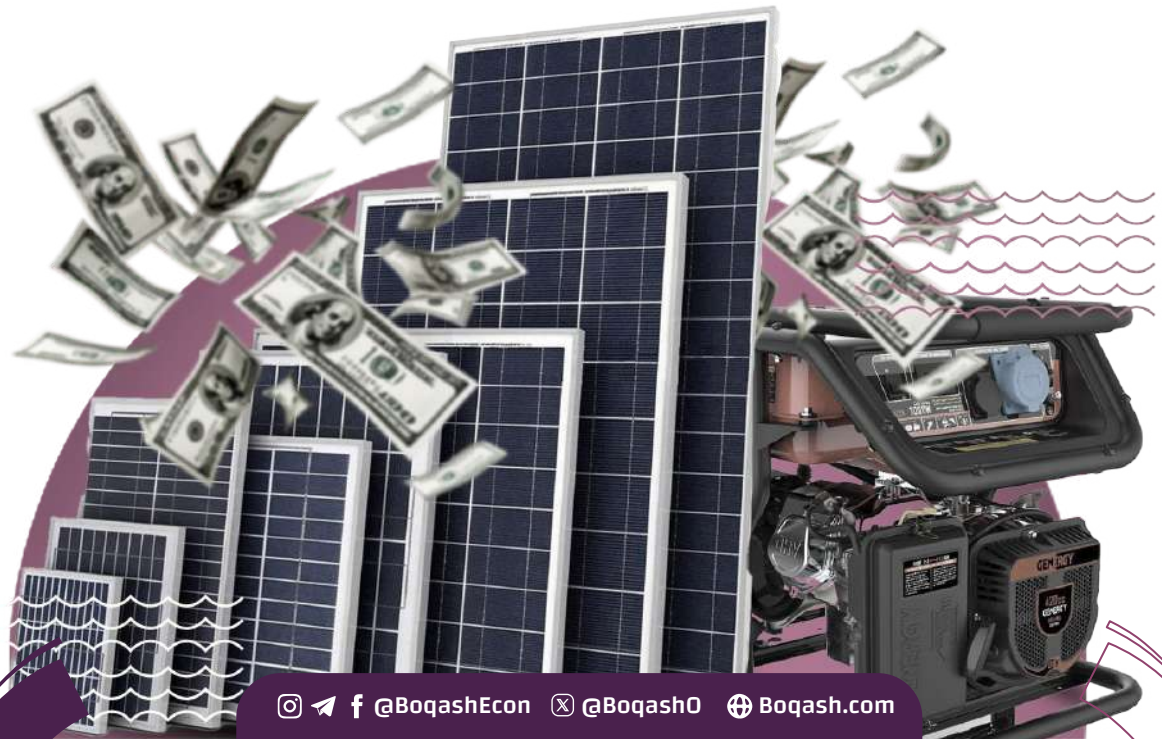

سوق الصرافة والعملة الوطنية

اعتماد عملات بديلة للريال يربك السوق

مع تسارع انهيار العملة المحلية، شهد عدد من الأسواق في عدن ولحج وغيرهما تحولاً اقتصادياً مقلقاً، حيث بدأت التعاملات التجارية، خاصة في تسعير السلع، تتجه بشكل متزايد نحو الاعتماد على الريال السعودي. وبرر أصحاب محلات تجارية بأنهم يواجهون ضغوطاً هائلة للحفاظ على استمرارية أعمالهم وسط تقلبات سعر الصرف الحادة، موضحين أن تجار الجملة والموردين الرئيسيين أصبحوا يسعّرون بضائعهم بشكل شبه كامل بالعملات الصعبة، مطالبين بسداد قيمة الفواتير بالريال السعودي أو الدولار الأمريكي.

ويتم تدوين الأسعار في فواتير الشراء بالعملة الصعبة حصراً، في حين لم يعد للريال اليمني أي ذكر في هذه المعاملات الأساسية مع الموردين، ونتيجة لذلك قام تجار التجزئة بتعديل أسعار بيع العديد من السلع للمستهلكين وفقاً لمتغيرات سوق الصرف، تجنباً لتكبد الخسائر. وينعكس ذلك بشكل مباشر وقاسٍ على المستهلك النهائي، أي المواطن العادي، إذ إن أسعار السلع، وخاصة المواد الغذائية الأساسية، تشهد ارتفاعات مستمرة تفوق قدرة الكثيرين على التحمل، وسط غياب الرقابة وآليات ضبط الأسعار.

ويعاني من ذلك الموظفون الحكوميون وأصحاب الدخل المحدود بشكل خاص، حيث تتآكل قيمة رواتبهم الضئيلة، التي تقدر في كثير من الأحيان بأقل من 50 دولاراً، مع كل ارتفاع جديد في سعر صرف العملات الأجنبية.

وعلم مرصد «بقش» أن المواطنين في محافظة تعز أيضاً، وخاصة الموظفين الذي يقترضون السلع من المحلات التجارية، يقومون بالسداد إلزامياً بالريال السعودي عند قبض رواتبهم -بالعملة المحلية- نهاية الشهر. ويشترط أصحاب المحلات التجارية سداد هذه الديون المتراكمة على المواطنين بالريال السعودي، بدلاً من الريال اليمني، مبررين خطوتهم هذه بأنها محاولة لتفادي الخسارة بسبب عدم استقرار سعر الصرف.

ويُعرف التحول نحو استخدام عملة أجنبية مستقرة بدلاً من العملة المحلية المتدهورة في المعاملات اليومية والتسعير بظاهرة «الدولرة» أو استبدال العملة. وفي موقف عدن ولحج وغيرهما من المحافظات، قام الريال السعودي بهذا الدور على نحو متزايد، ورأى بعض التجار في هذا التحول وسيلةً لحماية رؤوس أموالهم من التآكل السريع الناتج عن انهيار قيمة الريال اليمني، مما يوفر قدراً من الاستقرار النسبي في حسابات التكلفة والربح، ومع ذلك فإن هذا التوجه يحمل في طياته مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني ككل.

فالاعتماد المتزايد على عملة أجنبية في التعاملات الداخلية يقوّض السيادة النقدية للدولة ويضعف قدرة البنك المركزي على التأثير في الاقتصاد من خلال أدوات السياسة النقدية التقليدية، وفقاً للاقتصادي أحمد الحمادي، كما يعمق الانقسام الاقتصادي والاجتماعي، حيث يستفيد بشكل أكبر أولئك الذين لديهم وصول مباشر للعملة الصعبة (مثل متلقي الحوالات الخارجية)، بينما يتضرر بشدة من يعتمدون على الدخل بالعملة المحلية، مما يزيد من فجوة التفاوت ويفاقم التوترات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات.

ويعني لجوء الأسواق إلى عملة أجنبية إلى انعدام الثقة العميق في العملة الوطنية وفي قدرة السلطات على إدارة الاقتصاد، وهذا الوضع لا يعرقل فقط الحياة اليومية للمواطنين ويزيد من تعقيدات المعاملات التجارية، بل يشكل أيضاً تحدياً كبيراً أمام أي جهود مستقبلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

عقوبات أمريكية على «بنك اليمن الدولي»

في تصعيد أمريكي جديد ضد البنوك اليمنية، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في أبريل الماضي فرض عقوبات على «بنك اليمن الدولي»، أحد أكبر البنوك التجارية في اليمن، والمسؤولين الرئيسيين لدى البنك، وقالت إن العقوبات تأتي ضمن الجهود الحكومية الأمريكية لإيقاف الهجمات في البحر الأحمر.

استهدف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للخزانة الأمريكية مسؤولي البنك كمال حسين الجبري، وأحمد ثابت العبسي، وعبدالقادر بازرعة، وقال إن البنك يدعم وصول الحوثيين إلى النظام المالي الدولي، ومن شأن العقوبات أن تحد من وصولهم إلى القطاع المصرفي اليمني واستغلاله. وبموجب العقوبات، تم عزل البنك عن نظام الدفع الدولي والمراسلات البنكية «سويفت» والواقع تحت السيطرة الأمريكية.

جاء القرار الأمريكي ضد «بنك اليمن الدولي» الذي تأسس عام 1979، تالياً لعقوبات استهدفت «بنك اليمن والكويت» في 17 يناير 2025، ضمن سلسلة إجراءات أمريكية أكد اقتصاديون أنها تستهدف توجيه ضربة للاقتصاد اليمني المتأزم بالأساس بفعل الحرب التي دخلت عامها الحادي عشر في مارس الماضي.

وذكر مصدر مصرفي في «بنك اليمن الدولي» لـ«بقش» أن العقوبات تمثل عائقاً أمام البنك من خلال عزله عن نظام المراسلات المصرفية العالمي «سويفت»، معتبراً أن السياسات الأمريكية تستهدف البنوك الحيوية النشطة في اليمن وتحويل مسار أعمالها إلى دائرة مغلقة على المستوى المحلي فقط.

المحلل الاقتصادي «رشيد الحداد» علّق في حديث لـ«بقش» بقوله إن العقوبات على بنك اليمن الدولي لم تكن مفاجئة، خاصة بعد أن هددت حكومة عدن البنك بطريقة غير مباشرة بوضعه في «قائمة الانتقام» حد تعبيره. وأضاف: «ما حدث لبنك اليمن الدولي يؤكد أن الفجور في الخصومة وصل إلى مستويات غير مسبوقة، وأصبح الاستقواء بالعقوبات الأمريكية جريمة كبرى بعد استغلالها من قبل أطراف الصراع، وحكومة عدن هي من وقف وراء التحريض على بنك اليمن الدولي بذريعة رفضه نقل مقرة الرئيسي إلى عدن، واستغلت تعاونها مع واشنطن لضرب الأنشطة الخارجية لأهم البنوك اليمنية، وهذه الخطوة كانت متوقعة لأن الحكومة (المعترف بها دولياً) أوجدت بنوكاً بديلة وأسست نحو 13 بنكاً جديداً في المحافظات الجنوبية».

ووصف «ما تقوم به الحكومة» بأنه «تصفية حسابات مع البنوك التي رفضت الانتقال إلى مناطق سيطرتها».

ومن صنعاء أيضاً تحدث المصرفي «بسام اليمني» لـ«بقش» عن العقوبات على البنوك اليمنية الكبرى بوصفها «عقوبات تفاقم معاناة المدنيين اليمنيين، وستؤدي إلى تعطل الواردات الحيوية من الغذاء والدواء والوقود»، وأشار إلى أن الإدارة الأمريكية تدرك عواقب عقوباتها على البنوك اليمنية كونها ستؤثر بشدة على الواقع الاقتصادي في البلاد، إلا أنها تمضي قدماً في العقوبات على كل حال، وهو ما يزيد من حدة التوترات وسط عدم تحييد البنوك والعمل المصرفي عن الصراع.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

بنك اليمن الدولي: سنواصل خدماتنا

في رد رسمي، أصدر «بنك اليمن الدولي» بياناً قال فيه إنه يمارس أعماله المصرفية بمهنية منذ أكثر من 45 عاماً، مع التزام صارم بمعايير الامتثال الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأكد أنه سيواصل تقديم خدماته المصرفية المحلية وممارسة نشاطه رغم الظروف الصعبة والخارجة عن إرادته، وأنه سيتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحد من أي آثار سلبية قد تترتب على القرار الأمريكي، مضيفاً أن أرصدة العملاء مضمونة بالكامل، وأنه يمتلك أصولاً وأرصدة لدى البنك المركزي وعدد من البنوك الأخرى تفوق حقوق المودعين والمساهمين.

ووفق بيانه يوم 19 أبريل، سيتخذ بنك اليمن الدولي الخطوات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية وعبر القنوات الرسمية إلغاء العقوبات وإخراجه من قوائم الـ«أوفاك» في أقرب وقت ممكن.

قفزة غير مسبوقة للذهب.. لماذا؟

شهدت أسواق الذهب المحلية قفزات سعرية مفاجئة مدفوعةً بمزيج من الاضطرابات الاقتصادية العالمية والانهيار المتسارع للعملة المحلية، مما عزز دور الذهب كملاذ آمن رئيسي للمدخرات والاستثمار في بلد يعاني من الحرب وتدهور الأوضاع المعيشية.

وقد وصل سعر الجرام الواحد من الذهب (عيار 21) في صنعاء إلى نحو 54 ألف ريال الشهر الماضي، مقارنة بـ34 ألف ريال في أغسطس 2024، ما يعني بلوغ سعر الجرام ما يعادل تقريباً 100 دولار بسعر الصرف السائد في صنعاء. أما عدن، فقد سجل الذهب ارتفاعاً بلغ أكثر من 250 ألف ريال لجرام الذهب (عيار 21)، ارتفاعاً من نحو 130 ألف ريال في أغسطس 2024 حسب مراجعات بقش.

ويستند السوق اليمني غالباً إلى الذهب عيار 21، الذي يتم استيراد جزء كبير منه من الخارج، ما يجعله مرتبطاً مباشرة بالأسعار العالمية، في حين يتم إنتاج وإعادة صياغة جزء كبير من الذهب عيار 18 محلياً، خاصة في صنعاء التي كانت تضم عدداً كبيراً من معامل صياغة المشغولات الذهبية، وإن تراجعت أعدادها في السنوات الماضية.

تلعب «جمعية الصاغة وتجار الذهب في اليمن» دوراً محورياً في تنظيم السوق وتحديد الأسعار بشكل يومي، ووفق تصريحات لأعضاء في هذه الجمعية، فإنها تشترك في منصة خاصة مرتبطة بوكالة «رويترز»، تتيح لها رصد التغيرات السعرية اللحظية في أسعار أونصة الذهب في البورصات الدولية. ويجري عكس أي ارتفاع أو انخفاض في السعر العالمي مباشرة على السعر المحلي، مع الأخذ في الاعتبار سعر صرف الدولار مقابل الريال في السوق المحلية، على اختلافها ما بين صنعاء وعدن.

يُضاف إلى ذلك فارق سعري محدود يُعرف بـ«المصنعية»، يغطي تكاليف الخدمة والصياغة والتداول. وهذه الآلية تنتج عنها أسعار مختلفة لعمليات البيع والشراء، إذ يكون سعر بيع الذهب الجديد للمستهلك أعلى من سعر شراء الذهب القديم أو «الكسر» من المواطنين.

وثمة مجموعة عوامل متشابكة، محلية ودولية، تقف وراء الارتفاع الجنوني في أسعار الذهب، ومن ذلك ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الدولية، بالتزامن مع تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى اضطراب سعر الدولار وتراجع ثقة المستثمرين فيه عالمياً، مما دفعهم للإقبال الكبير على الذهب باعتباره الملاذ الأكثر أماناً في الظرف الدولي الحالي.

وعلى الصعيد المحلي، ساهم انهيار الريال بمناطق حكومة عدن والاضطرابات الاقتصادية المتواصلة بهذه المناطق، في تحول الذهب إلى أحد أهم الملاذات الاستثمارية الآمنة للمواطنين والتجار للحفاظ على قيمة مدخراتهم، إذ بات الذهب أداة للحفاظ على القيمة في مواجهة الانخفاض الحاد للعملة المحلية.

وقد سارعت أسر يمنية للاستفادة من هذا الارتفاع للتصرف بما يحتفظون به من مدخرات من الذهب، خاصة ممن فقدوا وظائفهم ورواتبهم خلال الحرب، لبيع جزء من هذه المدخرات لتغطية نفقاتهم المتزايدة، رغم أن الأزمة المعيشية الطاحنة كانت قد أجبرت الكثيرين على بيع مدخراتهم الذهبية خلال السنوات الماضية. وبالفعل لوحظت في شهر أبريل الماضي حركة بيع وشراء نشطة نسبياً في الأسواق المحلية.

وفي المقابل، شكل ارتفاع الذهب صدمة عنيفة للمقبلين على الزواج، خاصة مع اقتراب موسم الأعراس الصيفي، إذ يمثل الذهب نسبة كبيرة من تكاليف الزواج الباهظة في البلاد، وجرت توقعات متشائمة بأن يضاعف الارتفاع تكاليف الزواج بنسبة قد تصل إلى 40% في أحسن الأحوال.

وفي المجمل، تعكس حالة «الهوس بالذهب» في اليمن حالة أعمق من انعدام الثقة في النظام المصرفي الرسمي والعملة المحلية، وغياباً شبه تام لقنوات استثمارية أخرى آمنة ومجدية. فمع تجميد ودائع، وتذبذب أسعار الصرف، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، يصبح المعدن الأصفر الخيار الأكثر واقعية وأماناً للكثيرين للحفاظ على أموالهم، حتى وإن لم يدر عائداً دورياً. وهذا التوجه نحو الأصول العينية بدلاً من الاستثمار الإنتاجي يعكس حالة الشلل التي يعاني منها الاقتصاد الكلي.

كما أن نتيجة الإقبال الكبير على شراء الذهب، خاصة من قبل التجار وكبار المدخرين، هي سحب سيولة كبيرة من الريال اليمني من السوق، مما قد يزيد الضغط على سعر الصرف بشكل غير مباشر. وقد يؤثر ذلك أيضاً على طبيعة التحويلات المالية من المغتربين، حيث يفضل البعض إرسال أموال بغرض شراء ذهب وتخزينه بدلاً من استخدامها في الاستهلاك المباشر أو استثمارات أخرى، مما يغير أنماط التدفقات المالية التي يعتمد عليها الاقتصاد بشكل كبير.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر أبريل 2025

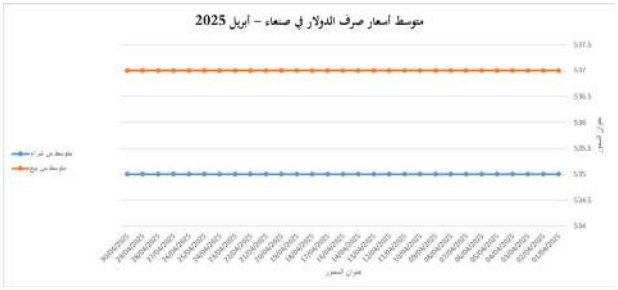

متوسط البيع 537 ريال | متوسط الشراء 535 ريال

متوسط البيع 2445 ريال | متوسط الشراء 2427 ريال

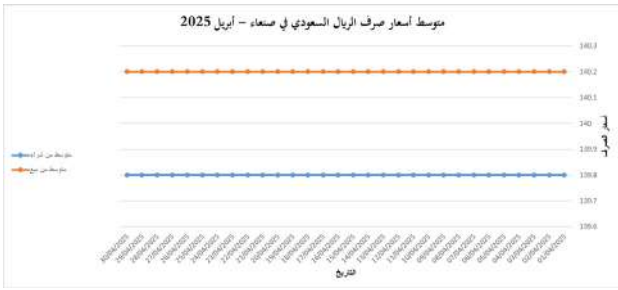

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

متوسط البيع 640.5 ريال | متوسط الشراء 637.6 ريال

متوسط البيع 50,965 ريال | متوسط الشراء 48,110 ريال

متوسط البيع 232,160 ريال | متوسط الشراء 218,405 ريال

متوسط البيع 395,615 ريال | متوسط الشراء 389,065 ريال

متوسط البيع 1,820,284 ريال | متوسط الشراء 1,739,663 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

«واشنطن» تغلق الباب على المساعدات لليمن والحكومة تضرب اليمنيين في الخارج

في ظروف اليمن الإنسانية الأسوأ على الإطلاق، تشكو «الأمم المتحدة» من نقص التمويل لديها بسبب وقف التمويل الأمريكي، إذ تُعد الولايات المتحدة أكبر داعم للمنظمة الدولية. وحول ذلك أصدرت منظمة العفو الدولية «أمنستي» تقريراً في أبريل قالت فيه إن إنهاء الحكومة الأمريكية مساعداتها الخارجية بصورة مفاجئة أدى إلى تهديد ملايين الأشخاص في اليمن الذين يعتمدون على المساعدات أمام واقعٍ إنساني مُتَردٍّ تشوبُه الأزمات بما فيها سوء التغذية والنزوح والأمراض مثل الكوليرا.

وفقاً للتقرير فإن التخفيضات المفاجئة و«غير المسؤولة» للمساعدات الأمريكية ستكون لها «عواقب كارثية» على الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في اليمن. ودعت «أمنستي» إلى استئناف الولايات المتحدة فوراً التمويل الكافي للمساعدات المنقذة للحياة في اليمن، وضمان صرف الأموال على وجه السرعة، لكون الوضع الإنساني المدمر بالفعل سيتدهور أكثر وسيترك ملايين الأشخاص في اليمن دون دعم.

التصنيف الأمريكي بـ«الإرهاب» يفاقم الأزمة

اعتبرت منظمة العفو الدولية أن تصنيف «واشنطن» لأنصار الله «الحوثيين» منظمة إرهابية أجنبية يزيد الوضع الإنساني سوءاً في اليمن، حيث لجأت منظمات عديدة إلى تعليق عملياتها في مناطق حكومة صنعاء، وهو ما يثير ارتباكاً وقلقاً كبيرين. وقالت إن الأمر التنفيذي الأمريكي لم يُشِر إلى أي استثناءات إنسانية، لذا ينبغي أن توفر الإجراءات الأمريكية استثناءات واضحة وفعالة لعمليات الإغاثة الإنسانية وإيصال الإمدادات المنقذة للحياة وفق المنظمة، مؤكدة أن غالبية المدنيين المحتاجين بشدة إلى المساعدات يعيشون في مناطق حكومة صنعاء شمال البلاد.

وطالبت العفو الدولية الدولَ المانحة الأخرى بالتحرك بشكل عاجل للوفاء بالتزاماتها من خلال تقديم المساعدات الإنسانية ودعم حقوق الإنسان في اليمن، مشيرةً إلى أن 19.5 مليون شخص (أي أكثر من نصف السكان) يعتمدون على المساعدات في اليمن الذي يشهد خامس أكبر أزمة نزوح في العالم. ووفق اطلاع بقش على معلومات الأمم المتحدة، يُقدَّر عدد النازحين داخلياً بنحو 4.8 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال.

وخلال السنوات الخمس الماضية، خلال ولايتي «دونالد ترامب» ثم «جو بايدن»، كانت الولايات المتحدة أكبر مانح للمنظمات العاملة في اليمن، ووصل الدعم منها في 2024 إلى 768 مليون دولار، ما يُمثل نصف خطة الاستجابة المُنسقة لليمن. وبحلول 20 يناير الماضي، يوم عودته رئيساً، وقّع ترامب أمراً تنفيذياً بإيقاف كافة المساعدات الخارجية مؤقتاً خلال مراجعة مدتها 90 يوماً لضمان توافقها مع السياسة الخارجية لإدارته، وفي 24 يناير أصدرت الخارجية الأمريكية أمراً بوقف العمل بالمساعدات المقدمة حول العالم. وفي 10 مارس قال وزير الخارجية الأمريكي إن 83٪ من برامج المساعدات الخارجية في «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» تم إلغاؤها رسمياً.

الفساد الحكومي يطارد اليمنيين إلى المهجر

في أبريل كُشف عن ممارسات غير قانونية للسفارات اليمنية في الخارج من خلال فرض رسوم غير مبررة على المهاجرين اليمنيين، لتُضاف هذه القضية إلى مشكلة تشغيل الأجانب في السفارات بدلاً من المهاجرين اليمنيين.

الاتحاد العالمي للمهاجرين اليمنيين، ومقره الرئيس هولندا، كشف أن السفارات اليمنية في الخارج تفرض رسوماً باهظة غير مبررة على المعاملات القنصلية، مثل السفارة اليمنية في القاهرة التي تفرض 200 دولار تكلفة تصديق توكيل، وهو مبلغ كبير مقارنة بالوضع المعيشي للمهاجر اليمني الذي يعاني من صعوبات اقتصادية جسيمة.

هذه الرسوم ليست فقط مجحفة وفقاً للاتحاد، بل تمثل عبئاً نفسياً ومالياً كبيراً وتتنافى مع واجبات السفارات في رعاية مصالح المواطنين وتقديم الخدمات بأسعار رمزية أو مخفضة تراعي الواقع اليمني المؤلم. وطالب الاتحاد المجلس الرئاسي وحكومة عدن بإعادة النظر في سياسات الرسوم القنصلية المطبقة في السفارات اليمنية، وتفعيل مواد القانون اليمني المتعلقة بحقوق المهاجرين وتقديم التسهيلات المقررة قانوناً، وإنهاء عقود الموظفين المحليين الأجانب بالسفارات وإحلال كوادر يمنية بدلاً عنهم، حيث رفض الاتحاد «إهانة مواطن يمني في سفارة بلده على يد أجنبي» وأكد: «الأدلة كثيرة لدينا، ثم إن المواطن أولى من غيره بالوظيفة».

استغلال المهاجرين اليمنيين في الخارج وأخذ رسوم باهظة منهم يأتي مرافقاً لاستغلال الدخل القنصلي من قبل السفارات. فقد سبق وكشف «الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة» في تقارير مطلع هذا العام، عن وجود خروقات وتجاوزات مالية وإدارية في العديد من الجهات الحكومية كبَّدت خزينة الدولة مئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الماضية، بما فيها خروقات وتجاوزات السلك الدبلوماسي.

خلصت نتائج مراجعة موارد استخدامات القنصلية اليمنية في مدينة «جدة» في «السعودية»، وسفارتي اليمن في «مصر» و«الأردن» منذ 2016 حتى 2023، إلى وقائع استيلاء على المال العام. فبالنسبة للسفارة اليمنية في القاهرة، استولى موظفون فيها على 268 ألف دولار من إيرادات الدخل القنصلي عبر التزوير في محررات رسمية بإصدار جوازات سفر بـ«مهنة طالب»، مع العلم المسبق بعدم صحة المهنة وتحصيل رسوم جواز كامل منهم بمبلغ (95 دولاراً) وترحيل رسوم تلك الجوازات في النظام الآلي والتقارير الفعلية بمبلغ (27 دولاراً) فقط، وبالتالي إثبات إيرادات الدخل القنصلي بأقل مما تم تحصيله فعلاً من المواطنين وفق اطلاع بقش. إضافةً إلى مخالفات أخرى باستغلال بعض المزايا الممنوحة للسفارة، وأعضاء السلك الدبلوماسي.

أما القنصلية اليمنية في جدة، وقعت فيها مخالفات وتجاوزات متعلقة بتحصيل الموارد والرسوم القنصلية وأوجه صرفها. ومن المخالفات فرض اللجنة العليا للجوازات زيادة في رسوم إصدار جوازات السفر العادية وتخصيصها جزءاً من رسوم الإيراد العام للصرف مقابل تكاليف اللجان لكل من وزارة الخارجية ومصلحة الهجرة ودخل إضافي للقنصلية العامة في جدة بدون مسوغ قانوني. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على هذا النحو 91 مليوناً و236 ألف ريال سعودي. كما لم تلتزم القنصلية بتوريد المبالغ المحصلة من رسوم إصدار جوازات السفر العادية والغرامات الخاصة للفترة (من بداية 2018 حتى نهاية 2022) بمبلغ 156 مليوناً و656 ألف ريال سعودي، وما تم توريده كإيراد عام اقتصر على مبلغ 12 مليوناً و750 ألف ريال.

الاقتصاد والوضع الإنساني

طلاب اليمن في الخارج: مأساة أخرى تفضح «التهميش»

تتواصل أزمة طلاب اليمن المبتعثين للدراسة في الخارج وتفوق حدَّها مع تجاهل «حكومة عدن» صرف مستحقات «سبعة أرباع» متراكمة للطلاب، ومنهم طلاب اليمن في «مصر» و«الهند» و«المجر»، الذين أكدوا في أبريل الماضي أن الحكومة تتجاهل مطالبهم وتتحمل مسؤولية تفاقُم المعاناة التي وصلوا إليها. وسلط مرصد «بقش» الضوء على هذه المعاناة التي تؤرق الطلاب يومياً، إذ ينتظرون المستحقات المالية المتأخرة منذ الربع الرابع لعام 2023 حتى الربع الثاني من 2025.

إضافةً إلى انتظارهم صرف مستحقات هذه الأرباع المتأخرة، أكد المبتعثون على ضرورة إعداد كشوفات الربع الثالث أيضاً لعام 2025، تجنباً للتأخير، وكذلك صرف بدل الكتب والبحث الميداني والطباعة، وطالبوا بسرعة التعزيز بمستحقات الطلاب الذين تم إسقاطهم من كشوفات الربع الثالث من عام 2023 رغم قانونية وضعهم.

هدد الطلاب بمواصلة تصعيدهم عبر الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات حتى يتم تحقيق المطالب، وهي وقفات واعتصامات يقومون بها منذ العام الماضي للتعبير عن مدى خطورة أوضاعهم المعيشية. وقد أصدر الطلاب في الدول الثلاث وغيرها، بيانات متتالية منذ بداية عام 2025 طالبت بصرف الأرباع المتأخرة، وأكدت أن الطلاب اضطروا لترك مقاعد الدراسة واللجوء إلى العمل لتأمين قوت يومهم، وسط تجاهل الجهات المختصة مطالبهم.

وبشكل خاص، يكرر الطلاب مطلب إعداد وإرسال كشوفات الأرباع المستحقة والرسوم الدراسية بشكل منتظم ودون تأخير، وعدم تأخير إعدادها أو تركها حبيسة الأدراج، وصرف تذاكر سفر للخريجين ومتابعة وزارة المالية لتعزيزها، إلا أن تكرار المطلب لا يلقى تجاوباً رسمياً.

وفي أبريل الماضي أعلنت حكومة عدن عن بدء «إجراءات تحويل» مستحقات الطلاب المبتعثين للربع الرابع من عام 2023 (من أصل سبعة أرباع متأخرة) من بنك عدن المركزي إلى الملحقيات الثقافية والسفارات اليمنية.

وحسب طلاب يمنيين مبتعثين في الخارج تحدثوا لـ«بقش»، فإن الديون تتراكم على الطلاب بسبب تأخير صرف مستحقاتهم، إلى حد أن كثيرين منهم باتوا مهددين بالطرد من مساكنهم، في حين اضطر البعض بالفعل إلى الانتقال لمحال إقامة أخرى أقل قيمة للتخفيف من الأعباء المالية. ويعجز كثيرون منهم أيضاً عن توفير المتطلبات المعيشية اليومية إلى جانب متطلبات إيجار السكن ومتطلبات الدراسة الأكثر إلحاحاً.

يأتي عجزهم عن توفير كل ذلك بشكل كامل، رغم أن الوضع الصعب دفعهم إلى العمل في أعمال مختلفة في بلاد الابتعاث لتغطية المتطلبات اليومية. وأكد طلاب لـ«بقش» أن اضطرارهم للعمل شكَّل صعوبات جسيمة بالنسبة لهم، أبرزها عدم القدرة على التوفيق بين الدراسة والعمل، وتأثير العمل الاضطراري على درجات التحصيل الدراسي للطلاب، ما يعني بالنتيجة التأثير على مستواهم التعليمي.

وبحلول العام الجاري، عبّر الطلاب المبتعثون عن استيائهم من دخول العام الجديد 2025، فيما تمثل هذه القضية واحدة من القضايا المؤلمة التي يؤكد الطلاب أنها لا تعكس إهمال الجهات المعنية فقط، بل تسيء أيضاً إلى اليمنيين وسمعتهم في الخارج نتيجة لتجاهل الحكومة أبسط حقوق هؤلاء المبتعثين.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

الجنيه سجل هبوطاً تاريخياً لأكثر من 51 مقابل الدولار الواحد

في خضم الحرب التجارية العالمية التي شنتها إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» على دول العالم، بما فيها الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة، تسبَّب فرض الرسوم الجمركية في 02 أبريل الماضي في إحداث دوّامة اقتصادية غير مسبوقة دخلتها الدول ولم تهدأ بشكل نسبي سوى بالإعلان عن تعليق مؤقت للرسوم (باستثناء الصين) لمدة 90 يوماً (بدأت في 09 أبريل) كمهلة للتفاوض الإلزامي مع الدول حول موقفها التجاري مع واشنطن. وقد طاولت تأثيرات الرسوم الجمركية (بنسبة 10% على معظم دول العالم) المنطقةَ العربية، بما في ذلك «مصر» التي تُعد من أكبر الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة.

مصر، التي نفذت في مارس 2024 خفضاً كبيراً لقيمة الجنيه في محاولة لإنهاء أزمة شح العملة الأجنبية ونزولاً عند شروط «صندوق النقد الدولي» مقابل تقديم قروضه، تمر حالياً بأوضاع متشابكة ومعقدة اقتصادياً. فمن جهة، يتهاوى الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية على نحو دراماتيكي، وفي أبريل الماضي سجَّل انخفاضاً تاريخياً عند أكثر من 51.22 جنيهاً للدولار الأمريكي الواحد للشراء، وأكثر من 51.30 جنيهاً للبيع وفق تتبُّع مرصد «بقش» لمتغيرات الصرف في السوق المصرية. وموجة الارتفاع القياسي هذه أعقبت إجازة عيد الفطر المبارك، وتُعد مقلقة على صعيد السوق المصرفية المحلية التي تحاول جاهدةً التقاط أنفاسها إثر أزمة شح الدولار الممتدة على مدار العامين الماضيين.

مأزق الجنيه: لماذا الهبوط الأخير؟

تُظهر بيانات المرصد الاقتصادي «بقش» أنَّ تراجُع قيمة الجنيه المصري بأكثر من 2% في أبريل الماضي، وهو المستوى الأدنى على الإطلاق عند أكثر من 51 جنيهاً للدولار، عائد بالدرجة الأولى إلى الاضطرابات العالمية التي اجتاحت الأسواق العالمية بعد فرض الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» رسومه الجمركية الشاملة في يوم 02 أبريل الذي أسماه ترامب بـ«يوم التحرير التجاري». ورغم أن النسبة المفروضة على «مصر» هي ضمن نطاق 10%، مقارنةً بـ17% على إسرائيل مثلاً و39% على العراق، إلا أن الأسواق الناشئة لم تكن بمنأى عن التداعيات، حيث فرّ المستثمرون الأجانب من الأصول ذات المخاطر العالية نحو الملاذات الآمنة.

ومع سياسة الرسوم الجمركية، حدث هروب جماعي من أدوات الدين المصرية. بنك الاستثمار الأمريكي «غولدمان ساكس» وبنك الاستثمار «هيرميس» في «القاهرة»، قالا إن الأسواق المصرية شهدت نزوح أكثر من «مليار دولار» من استثمارات المحافظ الأجنبية، خاصة من سوق أدوات الدين التي كانت تُعد من الأعلى عائداً عالمياً ضمن ما يُعرف باستراتيجية الـ«كاري تريد». هذا التحول العالمي نحو تفادي المخاطر الذي أثارته رسوم ترامب، أدى إلى تخفيض المستثمرين لانكشافهم على جميع الأصول ذات المخاطر، بما فيها مصر.

ويأتي تأثير رسوم ترامب الجمركية على مصر رغم أنها لا تعتمد بشكل كبير على الصادرات كمحرك رئيسي للنمو، وذلك يجعلها أقل عرضة بشكل مباشر لتداعيات الرسوم، إلا أن تدهور -إذا لم يكن فقدان- شهية المخاطرة للأسواق تقول كلمتها الفصل في هذه الأثناء.

ويُعتبر اقتصاد مصر هشاً نسبياً من حيث التصنيف الائتماني (رغم أن وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» أعلنت نظرةً مستقبلية مستقرة لمصر في أبريل الماضي). ووسط هذه الهشاشة تواجه مصر احتياجات تمويل خارجية كبيرة.

وقد يواصل الجنيه المصري تهاويه وفقاً لتوقعات «مونيكا مالك» كبيرة الاقتصاديين في بنك «أبوظبي» التجاري، وقد يصل الدولار إلى 54 جنيهاً، ما لم يتم احتواء التقلبات الراهنة، رغم إشارات المجتمع المالي الدولي إلى دعم برنامج إصلاح اقتصادي في مصر، خاصة صندوق النقد الدولي. والصندوق نفسه كان قد أجبر مصر على تنفيذ خفض كبير لقيمة الجنيه في مارس 2024، ليفقد الجنيه قرابة 40% من قيمته خلال العام الأخير، مقابل حصول القاهرة على دعم موسّع من الصندوق بقيمة 8 مليارات دولار، وهي الخطوة التي وفّرت استقراراً مؤقتاً قبل موجة التذبذبات الأخيرة.

كما تزامن انخفاض الجنيه مع ترقب الأسواق قرار البنك المركزي المصري في 17 أبريل بشأن أسعار الفائدة، حيث كان التباطؤ الملحوظ في معدل التضخم -الذي تراجع إلى النصف في فبراير (عند 13.6%)- قد فتح الباب لأول خفض للفائدة منذ 2020. ثم في 17 أبريل أعلن المركزي المصري عن خفض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 225 نقطة أساس لتصل إلى 25%، للمرة الأولى منذ خمس سنوات. ولعل هذه الخطوة تهدف إلى الحفاظ على جاذبية العوائد المحلية للمستثمرين الأجانب.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

لكن صندوق النقد المصري –الذي أيَّد رفع الفائدة في مارس 2024 بمصر لمستوى قياسي بمقدار 600 نقطة أساس إلى أكثر من 27٪– وجَّه هذه المرة تحذيراً لمصر بسبب خفضها الفائدة. قال الصندوق إن على مصر أن تتوخى أقصى درجات الحذر في مسار سياستها النقدية، لا سيما فيما يتعلق بأي تخفيضات إضافية لأسعار الفائدة، وسط المناخ العالمي الذي يكتنفه عدم اليقين المتزايد. وطالب الصندوق بالتريث الشديد والتحلي باليقظة في إدارة السياسة النقدية، ففي ظل الصدمات الحالية والحرب التجارية «نرى مخاطر بعودة التضخم، ولذلك من الضروري الحفاظ على سياسة صحيحة تؤدي إلى خفض التضخم إلى مستويات مستقرة من خانة واحدة».

وقد أقرَّ البنك المركزي المصري بوجود مخاطر صعودية قد تعرقل مسار تراجع التضخم، إذ توقَّع المركزي عند خفضه أسعار الفائدة أن يستمر تراجع التضخم خلال العامين 2025 و 2026، ولكن بوتيرة أبطأ مما شوهد في الربع الأول من 2025، وذلك مع اشتداد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وتصاعد الصراعات الجيوسياسية الإقليمية، وهي المخاطر نفسها التي بدا صندوق النقد الدولي مهتماً بشأنها في تحذيره سالف الذكر.

قروض مصر تزيد من حدة المخاطر

اعتمدت مصر، التي تعد أكبر دولة عربية من حيث السكان، سياسة مزدوجة من التقشف والاقتراض، سعياً منها لدعم الاقتصاد وبناء المشاريع الخاصة بالبنية التحتية ومواجهة شح الدولار، بدءاً من خفض قيمة الجنيه، والاندفاع نحو الحصول على تمويلات وقروض خارجية ضخمة من خلال إصدار سندات دين في الأسواق الدولية، أو من صندوق النقد أو دول الخليج وأوروبا، وأبرزها الاستثمار الإماراتي الأضخم (بقيمة 35 مليار دولار الذي استحوذ على منطقة رأس الحكمة على الساحل الشمالي الغربي لمصر)، مروراً بقروض «السعودية» (بقيمة 5 مليارات دولار كمرحلة أولى)، وقروض «الاتحاد الأوروبي» (بأكثر من 8 مليارات دولار خلال الفترة 2024–2027)، إضافة إلى برامج البنك الدولي (الذي من المقرر أن يقدم 6 مليارات دولار)، وصندوق النقد الدولي الذي أقرَّ إجمالاً قروضاً بقيمة 8 مليارات دولار (ارتفاعاً من 3 مليارات كانت مُقررة سابقاً).

ويمكن القول إن النموذج الاقتصادي المصري يستند فعلياً على الاقتراض القوي من الخارج، وبشكل مكثف، منذ تولِّي الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي حكم مصر في يونيو 2014. ويُوجَّه جزء من هذه القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة، وهو ما يراه اقتصاديون غير ذي جدوى قياساً بالاحتياجات الفعلية للمواطنين، حيث يتجاوز خط الفقر في 2024 بمصر 1400 جنيه شهرياً للفرد نتيجة لارتفاع التضخم وتصاعد تكاليف المعيشة مقارنةً بآخر تقديرات في 2020 حسب مراجعات بقش. وإضافةً إلى ذلك، فإن الركون إلى سياسة الاقتراض يمثل إهمالاً نسبياً للإصلاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز القطاعات الإنتاجية الحقيقية، مثل الصناعة والزراعة الموجهة للتصدير، والتي يمكن أن توفر تدفقات مستدامة من العملة الصعبة.

ومع انتهاج سياسة الاقتراض، تشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن احتياطاته الدولية من النقد الأجنبي قفزت وتجاوزت 48 مليار دولار، لأول مرة في تاريخ مصر، إذ بلغ صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي 48.143 مليار دولار بنهاية شهر أبريل الماضي، مقارنة بـ47.757 مليار دولار بنهاية مارس السابق، واعتبر البنك المركزي أن ذلك يعكس استمرار تحسن الوضع الاقتصادي في مصر. كما احتل المركزي المصري المرتبة التاسعة عالمياً شراءً للذهب بين بنوك العالم، خلال الربع الأول من 2025. فوفق اطلاع بقش على بيانات مجلس الذهب العالمي، اشترى المركزي المصري في هذه الفترة 1.4 طن من الذهب، في مسعى منه لتعزيز احتياطياته الدولية.

وفي نفس سياق القروض، من المقرر –كما أُعلن مؤخراً– أنْ يُقدِّم «البنك الدولي» لمصر 6 مليارات دولار تغطي ثلاث سنوات مقبلة، نصفه لدعم الحكومة والنصف الآخر لدعم القطاع الخاص. وهذا الرقم المقدم من البنك الدولي يرفع حزم الإنقاذ لمصر (القروض) إلى 57 مليار دولار هذا العام، ويعتبر اقتصاديون مصريون أن هذا الإجمالي يمكن أن يوفر سيولة لمصر لبضع سنوات، إلا أنهم بنفس الوقت يؤكدون على أن معالجة العجز التجاري المزمن، ومرونة سعر الصرف، والدور المهيمن الذي يلعبه الجيش في الاقتصاد، سوف يتطلب أكثر من مجرد إنفاق الأموال على هذه المشاكل.

ويزيد الركون إلى الاقتراض من حجم ديون مصر الخارجية الضخمة بالفعل (التي وصلت إلى 155.09 مليار دولار بنهاية عام 2024). هذا الدين يستهلك نسبة متزايدة من إيرادات الموازنة العامة للدولة لخدمة أقساط وفوائد هذه الديون، ويمثل عبئاً مالياً يفسر هشاشة الاقتصاد المصري ويعرّضه للصدمات الخارجية، سواءً ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، أو تباطؤ النمو العالمي، أو تغير شهية المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة، أو تقلبات أسعار الصرف العالمية.

وتمثل إجراءات التقشف المرافقة غالباً لبرامج الاقتراض، مثل رفع الدعم وزيادة الضرائب، عبئاً على المواطنين والفئات الأكثر ضعفاً، وتطرح علامات استفهام حول استدامة هذه السياسة على المدى الطويل، طالما استمر الاعتماد على قروض الخارج التي تهدد بمزيد من الضعف الاقتصادي.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

إقرار أكبر موازنة في تاريخ مصر.. والوقود يرتفع

قبـل حلول شـهر أبريل (بنهاية مارس السـابق) أقرَّت رسمياً مشروع موازنتها للعام المالي الجديد 2025-2026. هذه الموازنـة تُعد الأكبر في تاريخ مصر، إذ بلغت 3.1 تريليونات جنيه (61.3 مليار دولار) بمعـدل نمـو سـنوي 19%، مسـتهدفةً خفـض دين أجهزة الموازنـة العامة إلى 82.9%- وهو أدنى مستوى في آخر 4 سنوات. كما تستهدف الموازنة تحقيق فائض أولي بقيمة 795 مليار جنيه (15.7 مليار دولار) بنسـبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة المصروفـات إلى 4.6 تريليونات جنيه (91 مليار دولار).

بموجب الميزانية سـينخفض دعم المواد البترولية إلى النصـف مـن 154 مليـار جنيـه (3.1 مليار دولار) إلى 70 مليـار جنيـه (1.5 مليار دولار) ما يـعني تحريـك أسـعار البنزيـن، وزيـادة الأعباء المالية على المستهلكين العاديين (المواطنين).

وبالفعـل، رفعت الحكومة المصرية أسـعار المواد البترولية في أبريل الماضي للمـرة الثانية خلال 6 أشـهر، وبررت رفعها بأنه قد يحقق وفراً مالياً قدره 35 مليـار جنيـه في ميزانيـة السـنة الماليـة 2024-2025. وشـملت زيادة الأسـعار جميع أنـواع البنزين والسـولار، وبلغت قيمـة الزيادة جنيهين للتر، حيث سـيصعد سعر بنزين 95 من 17 إلى 19 جنيهاً لـلتر، وبنزين 92 من 15.25 إلى 17.25 جنيـه لـلتر، وبنزين 80 مـن 13.75 إلى 15.75 جنيه للتر، كما ارتفع سـعر السـولار من 13.5 إلى 15.5 جنيـه للتر، وسـعر طن المازوت من 9500 إلى 10500 جنيه للطن.

وتريـد الحكومة من هـذه الخطوة سـد الفجوة المتزايـدة بين تكلفـة تـوفير الوقود وسـعر بيعه للمستهلك، فقد بلغت التكلفة الفعلية للتر البنزين والسـولار على الدولة حـوالي 20 جنيهاً خلال الربـع الثـاني مـن العـام المـالي 2024-2025، أي إن البيع بالأسـعار القديمة كان يمثل عبئـاً مالياً كبيراً وفق مسـؤول مصري تحـدَّث لـ«بلومـبيرغ». قـال أيضاً إنه لـولا هذه الزيـادة لكان دعم المواد البترولية مرشـحاً لتجاوز 170 مليـار جنيـه بنهايـة العام المـالي الحالي، متخطياً الرقم المسـتهدف في الموازنة (154 مليار جنيه).

رغم هذه الزيادة، أكـدت الحكومة أنها لن تتخلى بشـكل كامل عن دعم «السولار»، نظراً لأهميته الحيوية لقطاعات واسـعة مثل النقل والصناعة والزراعة، حتى بعد انتهاء الجـدول الزمني المبدئي لرفع الدعم عن باقي المحروقات المتوقع بنهاية عام 2025 وفـق متابعات بقش. ويُعدُّ «السـولار» المسـتهلك الأكبر للدعم، فهو يسـتحوذ على أكثر مـن 70% من إجمـالي دعم المنتجـات البترولية، وبلغت تكلفة دعمه اليومية أكثر من 300 مليون جنيـه خلال النصـف الأول مـن العـام المـالي 2024-2025.

آثار بالغة على مختلف القطاعات

تمتد تداعيات قرار رفع أسعار المشتقات النفطية إلى مختلـف القطاعـات المصريـة. على سـبيل المثال، قالت «شـعبة المخابز» إنها رفعت أسعار الخبز السياحي (غير المدعم) بنسبة 10% كنتيجة مباشـرة لزيـادة سـعر أسـطوانة غـاز الطبـخ التجاريـة، وإن بعض المخابز قـد تلجأ كبديل إلى تخفيـض وزن الرغيـف لتجنب رفع السـعر. وفي المقابـل أكد وزيـر التمويـن المصري ثبات سـعر رغيـف الخبز البلـدي المدعـم عنـد 20 قرشـاً للمستفيدين من البطاقات التموينية.

غالبية السلع والخدمات تشهد ارتفاعاً ناتجاً عن رفع أسعار الطاقة التي ترفع تكاليف نقل البضائع والإنتـاج الزراعـي. وتواجه الشـركات المصرية، وخاصة الشركات الصناعية واللوجستية، تحدياً بحكـم أن ارتفـاع التكاليف في مـدخلات الإنتاج تضطرها إلى رفع أسـعار المنتجـات للحفاظ على هوامش الربح، مما قد يضعف قدرتها التنافسـية في الأسواق المحلية والدولية.

وفي قطاع النقل أيضاً، تمت دراسـة زيادة أسـعار تذاكر قطارات السكك الحديدية، رغم أن الهيئة ستتحمل تكاليف تشـغيل إضافية تقدر بما بين مليار و1.2 مليار جنيه سـنوياً نتيجة ارتفاع سعر السـولار، الذي يعد الوقود الأسـاسي لتشـغيل القطـارات. لكن في منتصف أبريـل، بالتزامن مع رفـع أسـعار المشـتقات البترولية، قـررت هيئة سكك حديد مصر، تأجيل زيادة أسعار التذاكر إلى الموازنة الجديدة في أواخر شهر يونيو 2025، ليتم دراسـة الأمر مجـدداً وفقا لقرار لجنة التسـعير داخل الهيئة، المسـؤولة عن تحديد أسـعار تذاكر القطـارات على كافـة خطوط الهيئـة، ومن ثم إعداد مذكرة لرفعها إلى الحكومة لإقرار الزيادة.

في العموم يعبر المشـهد المصري عن إيجاد «جُرَع» يتم التخطيط لها وفق دراسات حكومية، ورغم أن الحكومة قالت إن الميزانية -الأضخم في تاريخها- ستعمل على تحسين معيشة المواطنين المصريين، إلا أن الواقع يقـول إن الزيادات تدفع إلى موجات تضخميـة جديدة، تُضـاف إلى الضغوط القائمة التي أوصلت معـدل التضخم السـنوي في المدن للارتفـاع مجـدداً في مـارس الماضي وحـده إلى 13.6%.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

أزمة جديدة ومُدوّية: ترامب يبتز مصر لـ«العبور مجاناً»

في تصريح صـدم المصريين، قال الرئيس الأمريكي «ترامب» في 27 أبريل، إنه يجب السماح للسفن العسـكرية والتجارية التابعـة لأمريكا بالمرور عبر قناة «السـويس» المصرية وقناة «بنما» مجاناً، من دون دفع أي رسوم، وأشار ترامب إلى أنه طلب مـن وزير الخارجية «ماركو روبيـو» أن يتولى هذا الموضوع فوراً. وزعم ترامب أن هاتين القناتين ما كانتـا لتُوجـدا أصلاً لـولا الولايـات المتحـدة الأمريكية.

إدارة ترامـب -التي اعـتبرت نفسـها الوحيـدة القـادرة على تحريـر «البحر الأحمـر» من قبضة «الحوثيين»- أثارت اسـتنكار وغضب الشعب المصـري من هـذا التصريح الـذي يتنصل عن أي مسـتحقات للقناة التي بناهـا المصريون منذ عام 1859 حتى افتتاحهـا عـام 1869 في عهـد «الخديـوي إسـماعيل»، وتدر علـى الاقتصاد المصري عوائد هامة من النقـد الأجنبي باعتبارها أحد أهم موارد هذا النقـد، وتمثل واحدة من أهم خمسة مصادر إيرادية للاقتصاد المصري، وبالتالي من أبرز مـوارد الموازنة المصريـة، ويمر عبرها نحو 12٪ من حجم التجارة العالمية، وقرابة 30٪ من حركة الحاويات العالمية التي تنقل بضائع تتجاوز قيمتهـا تريليون دولار سـنوياً، و7-10٪ من نقل النفـط العـالمي، وتـعبر منهـا في المتوسـط وفي الأوضاع العادية 50 سـفينة يومياً تتراوح قيمتها بين 3 و9 مليارات دولار.

ضمن الجدل الواسـع الذي أثاره تصريح ترامب، أكـد خبراء ومختصون أن العبور دون دفع رسـوم عبـور يُعد مخالفـةً للاتفاقيات الدوليـة وتعدياً على السيادة المصرية. وتشير تقديرات «صندوق النقد الدولي» إلى أن عدد السفن الأمريكية المارة في قناة السويس المصرية، تصل إلى ما بين 1000 و2000 سفينة سـنوياً، وتمثل ما بين 5٪ و10٪ من إجمالي عدد السفن المارة، ما يعني أن الرسوم التي تدفعها السـفن الأمريكيـة تتراوح بين 500 مليـون إلى مليار دولار من إجمالي إيـرادات القناة السـنوية، وفي حال الموافقة على مطالب ترامب بالعبور مجاناً فإن الخسـائر المالية لمصر ستكون كبيرة وواضحة نظراً لحجم العائد.

وبينما يَعـتبر ترامب عبوره المجاني نوعاً من تمتين الشـراكة مـع مصـر خصوصـاً أثنـاء مواجهة الحوثـيين، نـادى المصريـون بـاحترام السـيادة المصريـة والالتزام بالقـوانين المصرية التي تنص على عدم السماح بمرور أي سفينة عبر القناة دون دفع الرسـوم المحـددة. ويتم تحديد الرسـوم بناءً علـى حمولات السـفن، ويشـمل ذلـك كلاً من السفن التجارية والسفن الحربية.

وبقي الـرد المصري علـى ترامب ضمـن النطاق الشـعبي، ولم يرتقِ إلى الرد الرسمي من الرئاسـة المصرية التي التزمت الصمت، فيما رد سياسيون وإعلاميـون، مثل البرلمـاني مصطفى بكري الذي قـال: «ترامب يقول لـولا أمريكا مـا كانت قناة السـويس، بأمارة إيه ياعـم الحاج؟ عندما حفر المصريون قناة السـويس كانت أمريكا يادوب في الحضّانة». كما أصدرت أحزاب سياسية مصرية عدة بيانـات إدانة لتصريحات ترامـب، منها بيان لرئيس «حزب الوفد» عبدالسند يمامة، أكد فيه أن قناة السـويس «كانت وسـتظل ملكاً خالصاً للشعب المصري، وهي خاضعة للسيادة الوطنية الكاملة للدولة المصرية، ولا يجوز لأي جهة أو دولة التدخـل في سياسـات إدارتهـا أو تحديد رسـوم عبورهـا، وفرض رسـوم على مرور السـفن عبر القنـاة يتـم وفقـاً لاتفاقيـات دوليـة ومعـايير اقتصاديـة عادلـة، تخضـع للقـوانين المصريـة والممارسـات المعتمدة عالميـاً، ولا تمييز في تطبيق هذه الرسـوم بين الـدول، التزاماً بمبـادئ حرية الملاحـة التي نصت عليهـا الاتفاقيـات الدولية، وعلـى رأسـها اتفاقيـة القسـطنطينية لعـام 1888».

وجاءت تصريحات ترامب في وقت تواجه فيه قناة السويس خسائر مالية حادة يومياً، وسط تراجُع السـفن المـارة مـن «البحـر الأحمـر» وتجنُّب شـركات الشـحن العالمية العبور منـه. وفي هذا الوضـع ومع تواصل أزمة البحـر الأحمر الناجمة عـن اسـتمرار حـرب الإبـادة الإسـرائيلية على «قطاع غزة»، سـجلت إيرادات قناة السويس في 2024 تراجعـاً حاداً بنسـبة 61٪ على أسـاس سنوي، محققةً 3.9 مليارات دولار، مقارنةً بنحو 10.2 مليارات دولار في عام 2023، إذ تراجع عدد السفن بنسبة 50٪ وتراجعت الحمولات بنسبة 66٪ في العام الماضي، مما مثّل «ركوداً» أدى إلى خسارة جزء مهم من عوائد الدولة المصرية.

واسـتمر عزوف شـركات الشـحن عن «البحر الأحمر» رغم تأكيد هيئة قناة السـويس في أبريل على أن الوضـع في البحر أصبح آمنـاً بعد توقف الحوثيين عن اسـتهداف السـفن، ودعت شركات الملاحة العالمية للعودة إلى القناة مرة أخرى، مضيفةً: «لا نعلم سـبب عدم عودة شركات الشحن العالمية رغم هدوء الأوضاع في البحر الأحمر».

ورغم ذلك كله توقعت رئاسة هيئة قناة السويس الشـهر الماضي ارتفاع إيرادات القناة بنحو 30٪ إلى 40٪ بحلول شهر يونيو 2025، وعودة الملاحة لطبيعتهـا في القناة بنهاية العام، وأشـارت إلى أن شـهر مارس شـهد زيادة ملحوظـة في الإيرادات وأعداد السفن المارة في القناة مع هدوء التوترات. كما عبرت هيئة القناة عن رغبتها في عقد شراكات مع عدد من الدول الأفريقية لبناء وإصلاح الموانئ، في إطار مسـاعي اسـتعادة نحو 70٪ مـن أعداد السـفن التي كانت تسـتخدم القنـاة خلال عام 2023، ما يعني عبور نحو 18500 سـفينة خلال هذا العام.

وبشـكل فعلي تبقى الحرب على غزة هي الحكم، فاسـتمرارها مـن عدمه هـو ما يشـكل طبيعة الخطوة التاليـة بالنسـبة إلى الاقتصاد المصري. فمصر لم تُعانِ فقط من أزمـة البحر الأحمر التي قطعت الطريـق على السـفن الإسـرائيلية، بل شهدت نتيجة لحرب الإبادة على غزة تداعياتٍ في مختلف المجالات وضغوطاً اقتصادية واجتماعية هددت بتراجع التنمية البشـرية لخمس سنوات مقبلـة وفقـاً لدراسـات «الأمم المتحـدة». وفي غضون كل ذلك، يبقى التنبؤ بمستقبل مصر على المدى البعيد صعباً طالما اسـتمر المشهد عالقاً في دوامة أزمات وسياسـات مسـتمرة وعلى رأسها الاقتراض الخارجي الـذي يكاد يكون بمثابة طعنة إرادية في الخاصرة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

التأثير العالمي المتسلسل: تحليل حرب ترامب التجارية وعواقبها الاقتصادية

شهد المشهد الاقتصادي العالمي اضطراباً كبيراً في أوائل عام 2025 عندما شن الرئيس «دونالد ترامب»، في مستهل فترة ولايته الثانية، حرباً تجارية شرسة ومتعددة الأوجه. أدت هذه السلسلة من فرض التعريفات الجمركية الجريئة وتحولات السياسة التجارية إلى إحداث موجات عبر الأسواق الدولية، مما أدى إلى إثارة الجدل مجدداً حول الحمائية وسلاسل التوريد العالمية ومستقبل التعاون الاقتصادي الدولي.

كانت المبررات المعلنة للإدارة متنوعة، حيث ركزت بشكل أساسي على خفض العجز التجاري الأمريكي المستمر، وحماية الصناعات المحلية وتنشيطها، وإعادة تأكيد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على الساحة العالمية. كما تم الاستشهاد بالمخاوف المتعلقة بالأمن القومي بشكل متكرر، لا سيما فيما يتعلق بالمعادن الحيوية والتكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية، إلى جانب التركيز القوي على تحقيق «المعاملة بالمثل» في العلاقات التجارية.

كانت الطلقات الأولى لهذه الحرب التجارية سريعة وبعيدة المدى، حيث يكشف التسلسل الزمني للأحداث، الذي تتبعه مؤسسات مثل معهد بيترسون للاقتصاد الدولي بدقة، عن تتابع سريع للأوامر التنفيذية والإعلانات الرئاسية، وشملت الإجراءات المبكرة تحقيقات وفرض تعريفات جمركية محتملة تستهدف قطاعات رئيسية مثل السيارات والصلب والألمنيوم وأشباه الموصلات وبناء السفن، وغالباً ما كانت تستند إلى اعتبارات الأمن القومي بموجب المادة 232 من قانون توسيع التجارة لعام 1962.

على سبيل المثال، بحلول أبريل 2025، تم إطلاق تحقيقات في واردات الشاحنات المتوسطة والثقيلة، والمعادن الحيوية، والعناصر الأرضية النادرة، وأشباه الموصلات، والمستحضرات الصيدلانية، وكلها تم تصويرها على أنها تهديدات محتملة للأمن القومي الأمريكي، كما تم اتخاذ إجراءات لمعالجة الممارسات التجارية غير العادلة المزعومة في قطاعات مثل المأكولات البحرية والخدمات اللوجستية البحرية، مع التركيز بشكل خاص على الصين.

كان نطاق وحجم التعريفات كبيرين، مما أثر على مجموعة واسعة من الشركاء التجاريين، على الرغم من أن بعضهم كان مستهدفًا بشكل أكبر من غيرهم، وشملت الدول الرئيسية التي وجدت نفسها في مرمى النيران الصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي.

في الأول من فبراير 2025، فرضت الإدارة، متذرعة بحالة طوارئ وطنية تتعلق بالهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، تعريفة إضافية بنسبة 25٪ على معظم الواردات من كندا والمكسيك، مع تعريفة أقل بنسبة 10٪ على موارد الطاقة الكندية، كما تم فرض تعريفة إضافية بنسبة 10٪ على الصين بموجب نفس المبرر.

تبع ذلك خطة تعريفات أوسع تم الإعلان عنها في 02 أبريل 2025، ودخلت حيز التنفيذ إلى حد كبير بحلول 09 أبريل. وضعت هذه الخطة تعريفة أساسية بنسبة 10٪ على جميع الواردات الأجنبية تقريباً إلى الولايات المتحدة، ومع ذلك، واجهت البلدان التي تعتبر «أسوأ المخالفين» من حيث الاختلالات التجارية تعريفات جمركية أعلى.

فقد خضع الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لتعريفة إجمالية بنسبة 20٪، كما واجهت دول أخرى مثل فيتنام (46٪) وتايلاند (36٪) واليابان (24٪) رسوماً كبيرة. وتحملت الصين العبء الأكبر من هذه الإجراءات، حيث ارتفع إجمالي عبء التعريفات المفروضة عليها إلى 104٪ على معظم السلع، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاء للشحنات منخفضة القيمة، وهي خطوة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على التجارة الإلكترونية.

أما كندا والمكسيك، فعلى الرغم من خضوعهما لتعريفات فبراير، فقد تم إعفاؤهما بشكل ملحوظ من تعريفة أبريل الأساسية، حيث كانت علاقتهما التجارية محكومة بالأوامر التنفيذية القائمة مسبقاً، وحصلت بعض السلع، مثل النحاس والمستحضرات الصيدلانية وأشباه الموصلات والطاقة، على إعفاءات من هذه التعريفات الواسعة.

أثارت هذه الإجراءات على الفور جدلاً وقلقاً في جميع أنحاء العالم، وشكك الاقتصاديون والمنظمات الدولية في فعالية مثل هذه التعريفات في تحقيق أهدافها المعلنة، محذرين من الضغوط التضخمية المحتملة، وتعطيل التجارة العالمية والخدمات اللوجستية للشحن، والإجراءات الانتقامية من الدول المستهدفة، وكانت الأهمية العالمية لهذه السياسات لا يمكن إنكارها، مما يشير إلى تحول نموذجي محتمل في استراتيجية التجارة الأمريكية ويمهد الطريق لفترة من عدم اليقين الاقتصادي المتزايد والتوتر الجيوسياسي.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

تداعيات التعريفات الجمركية على الاقتصاد العالمي

سرعان ما تردد صدى فرض إدارة ترامب لتعريفات جمركية شاملة في فترة ولايتها الثانية في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى سلسلة من العواقب التي أثرت على مختلف القطاعات وأسعار المستهلكين والخدمات اللوجستية التجارية الدولية وأسواق السلع، وأصدرت المنظمات الاقتصادية الدولية والمحللون تحذيرات صارخة بشأن احتمال حدوث أضرار اقتصادية كبيرة.

حيث قامت مؤسسات كبرى مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمراجعة توقعاتها للنمو العالمي بالخفض استجابة للتصعيدات التجارية. وفي أبريل 2025، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي للعام الحالي إلى 2.8٪، وهو انخفاض ملحوظ عن النمو البالغ 3.3٪ الذي شهده عام 2024 وتعديل كبير لتوقعاته السابقة.

وعلق «بيير أوليفييه غورينشاس»، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، قائلاً: «إننا ندخل حقبة جديدة حيث يتم إعادة ضبط النظام الاقتصادي العالمي الذي عمل على مدار الثمانين عاماً الماضية»، مؤكداً على الطبيعة العميقة للتغييرات الجارية. وحذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستمرار من أن ارتفاع التعريفات الجمركية سيؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي، حيث سلطت تقارير من رويترز وفاينانشيال تايمز في مارس 2025 الضوء على هذه المخاوف.

لم يكن اقتصاد الولايات المتحدة بمعزل عن هذه التأثيرات، فقد قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعات النمو الأمريكي بالخفض إلى 1.8٪ للعام الحالي، أي أقل بنقطة مئوية كاملة عن توقعاته في يناير 2025. وقدرت مؤسسة الضرائب في تحليلات من عام 2024، أن تعريفات ترامب، حتى قبل حساب الانتقام الأجنبي، يمكن أن تقلل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي على المدى الطويل بنسبة 0.8٪، وعزت ذلك إلى انخفاض كفاءة الإنتاج وبالتالي انخفاض الناتج الاقتصادي والدخل.

وبالمثل، خلص معهد بيترسون للاقتصاد الدولي إلى أن سياسات التعريفات الجمركية من المرجح أن تضر بالاقتصاد الأمريكي، ومن المثير للاهتمام أن تقييماً أجرته مؤسسة بروغل في أبريل 2025 أشار إلى أن الولايات المتحدة قد تتأثر بشكل أكبر من الاتحاد الأوروبي بالتعريفات الجمركية، ويرجع ذلك أساساً إلى اعتمادها على واردات معينة.

أحد الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها الاقتصاديون كان التأثير على أسعار المستهلكين والشركات، فقد حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أن التعريفات الجمركية تؤدي إلى ارتفاع التضخم. فالتعريفات الجمركية، بطبيعتها، تزيد من تكلفة السلع المستوردة، وغالباً ما يتم تمرير هذه التكاليف إلى المستهلكين في شكل ارتفاع الأسعار وإلى الشركات في شكل زيادة تكاليف المدخلات، مما قد يضغط على هوامش الربح ويقلل الاستثمار.

الاضطرابات في التجارة العالمية والخدمات اللوجستية للشحن

أدى فرض تعريفات جمركية جديدة على نطاق واسع والتدابير الانتقامية الحتمية من البلدان المستهدفة إلى حدوث اضطرابات كبيرة في تدفقات التجارة العالمية والخدمات اللوجستية للشحن. وأشار صندوق النقد الدولي إلى «الزيادة الكبيرة في عدم اليقين بشأن السياسات» كعامل رئيسي يؤدي إلى تفاقم التوقعات الاقتصادية السلبية.

وواجهت سلاسل التوريد القائمة، التي كان الكثير منها بالفعل تحت ضغط من الأحداث الجيوسياسية والوبائية السابقة، تعقيدات وتكاليف جديدة، واضطرت الشركات إلى إعادة تقييم استراتيجيات التوريد، كما واجه الأداء السلس لشبكات الشحن والخدمات اللوجستية الدولية تحدياً بسبب المشهد التجاري المتغير، كما كانت هناك مخاوف، أشارت إليها الإذاعة الوطنية العامة، من أن المستثمرين الأجانب قد يقللون من تعرضهم للولايات المتحدة، مما قد يؤثر على وضعها التقليدي كملاذ آمن للاستثمار.

عادة ما يؤدي عدم اليقين الاقتصادي العالمي المتزايد واحتمال نشوب حروب تجارية إلى تقلبات في أسواق السلع، وفي حين أن التحليل التفصيلي والفوري لسلع معينة مثل الذهب والنفط يتطلب بحثاً مستهدفاً يتجاوز نطاق التقييمات الاقتصادية الكلية الأولية، يمكن توقع الاتجاهات العامة.

فالذهب، الذي غالباً ما يُلجأ إليه كأصل آمن خلال أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، شهد على الأرجح زيادة في اهتمام المستثمرين، أما أسعار النفط، من ناحية أخرى، فهي حساسة لتوقعات الطلب العالمي؛ فتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، كما توقعه صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من شأنه عادة أن يمارس ضغطاً هبوطياً على الطلب على النفط وأسعاره، على الرغم من أن العوامل الجيوسياسية الخاصة بالمناطق المنتجة للنفط يمكن أن تحدث تأثيرات معاكسة.

باختصار، أشارت التداعيات الأولية للتعريفات الجمركية إلى بيئة اقتصادية عالمية أكثر صعوبة وعدم يقين، تتميز بتباطؤ النمو وارتفاع الأسعار واضطرابات كبيرة في الأنماط التجارية القائمة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

كيف قادت الصين هجمةً مرتدة قاتلة على تعريفات ترامب؟

أثار فرض التعريفات الجمركية الأمريكية في ظل ولاية إدارة ترامب الثانية ردود فعل قوية ومتباينة من الدول المستهدفة، وأبرزها الصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي، وقد ردت هذه الدول، وهي لاعبون أساسيون في ساحة التجارة العالمية، بمزيج من التعريفات الانتقامية والإدانات الرسمية والمناورات الدبلوماسية والتعديلات الاقتصادية الاستراتيجية.

بدأت الصين – وهي هدف رئيسي لسياسات إدارة ترامب التجارية – الهجوم المضاد بتعريفات عكسية كبيرة وإدانات رسمية قوية، وبحلول أبريل 2025، رفعت بكين الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية إلى ما يصل إلى 125%، في تصعيد مباشر ومتبادل ضد الرسوم الأمريكية التي ورد أنها وصلت إلى 145% على الواردات الصينية.

وفصل التسلسل الزمني لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي تبادلاً سريعاً لإعلانات التعريفات، حيث واكبت الصين باستمرار تصعيدات الولايات المتحدة. ونددت وزارة المالية الصينية بالإجراءات الأمريكية ووصفتها بأنها «بلطجة وإكراه أحادي الجانب» و «تنتهك بشكل خطير قواعد التجارة الدولية والاقتصادية».

وبعيداً عن الانتقام المباشر، كانت هناك مؤشرات على تحول استراتيجي أوسع، حيث ذكرت بلومبيرغ في مارس 2025 أن التعريفات الأمريكية تدفع الرئيس «تشي جين بينغ» إلى تسريع إصلاح النموذج الاقتصادي للصين، مع التركيز بشكل أكبر على الاستهلاك المحلي، وأشارت صحيفة الغارديان إلى أن الصين تقوم أيضاً بمناورات استراتيجية لتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآسيويين لتنويع علاقاتها التجارية وتخفيف تأثير الإجراءات الأمريكية.

وظل الخطاب متوتراً، حيث صرح ترامب بعدم استعداده لخفض التعريفات الجمركية على الصين بشكل استباقي لتسهيل المفاوضات، وقد تم التأكيد على الحجم الهائل للتعريفات من خلال مقال آخر لبلومبيرغ يسلط الضوء على سفينة واحدة تتكبد 417 مليون دولار كرسوم جمركية جديدة، مما يوضح التكاليف الملموسة للحرب التجارية.

إلى ذلك، وجدت كندا، الحليف الوثيق والشريك التجاري الرئيسي للولايات المتحدة، نفسها أيضاً متورطة في النزاع التجاري، ورداً على التعريفات الأمريكية، التي شملت تعريفة شاملة بنسبة 25% على معظم السلع الكندية «10% للطاقة» تم الإعلان عنها في فبراير 2025، فرضت كندا تعريفات انتقامية.

قامت كندا بفرض تعريفات بنسبة 25% على سلع أمريكية بقيمة 30 مليار دولار، اعتباراً من 04 مارس 2025، كما أشار التسلسل الزمني لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي إلى انتقام كندي على المركبات غير المتوافقة مع الاتفاقية الثلاثية USMCA، وصرح رئيس الوزراء آنذاك «جاستن ترودو»، بأنه إذا لم تتوقف التعريفات الأمريكية، فإن كندا مستعدة لاتخاذ تدابير غير جمركية، مؤكداً أنه «لا يوجد رابحون في حرب تجارية».

الوضع أثار نقاشاً وطنياً في كندا حول اعتمادها الاقتصادي على الولايات المتحدة، حيث ورد أن شخصيات مثل «مارك كارني»، المحافظ السابق لبنك كندا وبنك إنجلترا، أبلغ ترامب أن كندا «لن تكون للبيع أبداً»، مما يشير إلى موقف حازم. واعتبرت التعريفات الأمريكية معطلة بشكل خاص بالنظر إلى اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا القائمة، مما أثار تساؤلات حول موثوقية الاتفاقيات التجارية المتفاوض عليها، وفي حين تم إعفاء كندا من بعض إعلانات التعريفات الأمريكية الأوسع نطاقاً في أبريل، ظل الرسم الأولي البالغ 25% نقطة خلاف كبيرة، مما دفع كندا إلى استكشاف قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والتنويع.

في الوقت ذاته وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أيضاً هدفاً مهماً، حيث واجه تعريفة إجمالية بنسبة 20% كأحد «أسوأ المخالفين» بموجب خطة التعريفات الأمريكية لشهر أبريل 2025. ووصفت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، هذه التعريفات بأنها «ضربة اقتصادية كبرى» للاقتصاد العالمي، محذرة من عواقب وخيمة على المواطنين بسبب ارتفاع التكاليف.

ومع الاعتراف بوجود «أوجه قصور خطيرة» في نظام التجارة العالمي والتصريح بأن الاتحاد الأوروبي مستعد للتفاوض، أكدت أيضاً استعداد الاتحاد الأوروبي للرد بإجراءات مضادة، ورددت رئيسة الوزراء الإيطالية «جيورجيا ميلوني» هذه المشاعر، واصفة التعريفات بأنها «خاطئة» وتعهدت بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق. وللاتحاد الأوروبي تاريخ في الانتقام من الإجراءات التجارية الأمريكية، حيث فرض سابقاً ضرائب على سلع أمريكية بقيمة 26 مليار يورو رداً على التعريفات السابقة على الصلب والألمنيوم، وفي أعقاب الرسوم الأمريكية الجديدة، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على فرض تعريفات انتقامية على الواردات الأمريكية اعتباراً من منتصف أبريل، مستهدفة سلعاً بقيمة 22 مليار يورو.

▪ أبرز تطـورات وأخبار الاقتصـاد العالمي

آفاق الاقتصاد العالمي والسيناريوهات المطروحة

يسـود شـعور بين الاقتصـاديين والمحللين من مؤسسات مثل معهد بروكينغز ومعهد بيترسون للاقتصـاد الدولي بأن الحرب التجارية المسـتمرة التي بـدأت خلال فترة ولاية ترامـب الثانية تلقي بـظلال طويلة من عـدم اليقين علـى الاقتصاد العالمي، ويُنظر إلى الآفاق بحـذر إلى حد كبير، مع وجود مخاطر هبوط كبيرة على النمو والاستقرار والتعاون الـدولي، وفي حين يـشير بعض مؤيدي سياسات التعريفات الجمركية إلى فوائد محتملة طويلة الأجل من إعادة ترتيـب التجارة العالمية، فإن التوقعات الفورية والمتوسطة الأجل محفوفة بالتحديات.

تبرز عدة سـيناريوهات محتملة من مناقشـات الخبراء، أحدها هو اسـتمرار التصعيد والتجزئة، والـذي يتضمن جـولات أخرى مـن التعريفات الجمركية والتعريفات المضـادة، ليس فقط بين الولايات المتحدة والصين، ولكن ربما يشمل أيضاً اقتصادات رئيسية أخرى.

وسـلط الخبراء في حدث لمعهد بروكينغز في أبريل 2025 الضـوء علـى أن إعلانـات التعريفـات الأولية لإدارة ترامب اعتُبرت «عرضًا افتتاحياً»، مما يشير إلى وضع ديناميكي وربما متصاعد، وقد تشـمل العواقب زيـادة تجزئة التجـارة العالمية، وتعطيـل سلاسـل التوريـد، وارتفـاع أسـعار المستهلكين في جميع أنحاء العالم، وانخفاض اسـتثمارات الأعمال، وتباطؤ كـبير في نمو الناتج المحلـي الإجمـالي العـالمي. وهناك أيضـاً خطر يتمثل في زيـادة تقويض نظام التجـارة العالمي، الذي تحكمه قواعد منظمـة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى نظام اقتصادي دولي أكثر تعسـفاً وقائماً على القوة.

السيناريو الثاني هو الجمود والحمائية الراسخة، حيث تظل التعريفات الجمركية المرتفعة الحالية قائمـة، وتصبح التدابير الانتقامية سـمة شـبه دائمـة، وهـذا مـن شـأنه أن يـؤدي إلى ارتفـاع التكاليف باسـتمرار، وإعاقة الكفاءة الاقتصادية العالميـة، وإعـادة توجيه الاسـتثمار وسلاسـل التوريد واختبار مرونة الاقتصادات المستهدفة.

أما السـيناريو الأكثر تفاؤلاً، وإن كان أقل احتمالاً علـى المـدى القـصير، هـو خفـض التصعيـد والتفـاوض، وهذا من شـأنه أن يتضمـن جهداً منسـقًا من قبل الاقتصادات الـكبرى للتفاوض علـى خفـض التعريفـات الجمركيـة ومعالجة المظالـم التجاريـة الأساسـية مـن خلال أطـر متعددة الأطراف أو متعددة الأطراف.

تشـمل العوامل الرئيسـية التي تؤثـر على هذه الآفاق مرونة الاقتصادات المستهدفة مثل الصين والاتحـاد الأوروبي وكنـدا والمكسـيك في تحمـل التعريفـات الأمريكية وإيجاد أسـواق بديلة، كما سيكون المشهد السـياسي والاقتصادي المحلي في الولايات المتحدة حاسماً؛ فإذا فشلت الفوائد الموعودة في التحقق أو فاقت العواقب السـلبية، فقد يتزايد الضغط المحلي من أجل التغيير.

في الختـام، فإن آفـاق الاقتصاد العـالمي في ظل الحرب التجارية المسـتمرة غير مؤكدة وتميل نحو نتـائج سـلبية، وفي حين تهـدف إدارة ترامب إلى إعادة تشـكيل التجارة العالمية، يحذر العديد من الاقتصاديين من مخاطر كبيرة، بما في ذلك تباطؤ النمو وارتفـاع التضخم وزيادة التجزئة وإضعاف النظـام التجـاري الـدولي القائم علـى القواعد، ويظل خفض التصعيد احتمالاً ولكنه سيتطلب تحـولات كـبيرة في السياسـة وتجديـد التعـاون الدولي.

لا شـك أن الحـرب التجاريـة التي بدأها الرئيس دونالد ترامـب خلال الأيام الأولى من فترة ولايته الثانية قد وضعت الاقتصاد العالمي على مسـار معقد ومحفوف بالمخاطر، وقد أدى سعي الإدارة لخفض العجـز التجـاري، وحمايـة الصناعات المحليـة، وإعـادة تأكيـد الهيمنـة الاقتصادية الأمريكيـة مـن خلال فرض تعريفـات جمركية واسعة النطاق إلى سلسـلة من التداعيات، بدءاً من ارتفاع التضخم وتعطيل سلاسـل التوريد إلى التـدابير الانتقاميـة مـن الشـركاء التجـاريين الرئيسـيين وتباطـؤ كـبير في النمـو الاقتصادي العالمي المتوقع.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

أسواق النفط تتقلب على وقع هزات اقتصادية كبرى

اتسم سوق النفط العالمي في أبريل 2025 بتقلبات كبيرة وضغوط نزولية على الأسعار، مدفوعة بتضافر عوامل شملت مراجعة توقعات الطلب، واستمرار التوترات التجارية، وتطور استراتيجيات إنتاج أوبك+.

حيث قامت العديد من منظمات الطاقة البارزة، بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بمراجعة كبيرة لتوقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2025 بالخفض، ففي تقريرها عن سوق النفط لشهر أبريل، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها بمقدار 300 ألف برميل يومياً إلى 730 ألف برميل يومياً، مشيرة إلى التأثير السلبي لتصاعد التوترات التجارية على التوقعات الاقتصادية العالمية، وبالمثل، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها بمقدار 400 ألف برميل يومياً، على الرغم من أن تقديرها الإجمالي للنمو البالغ 900 ألف برميل يومياً لا يزال أعلى قليلاً من تقديرات وكالة الطاقة الدولية، كما عدلت أوبك توقعاتها لنمو الطلب بالخفض، وإن كان ذلك بشكل أكثر تواضعاً، إلى 1.3 مليون برميل يومياً، وتعكس هذه المراجعات الهبوطية مخاوف بشأن تباطؤ اقتصادي عالمي محتمل تفاقم بسبب النزاعات التجارية، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين.

وقد لعبت التوترات التجارية المستمرة، وعلى رأسها توسيع الولايات المتحدة لتعريفاتها الجمركية على السلع المستوردة والإجراءات الانتقامية من الدول الأخرى، دوراً مهماً في تراجع معنويات السوق، حيث أثر احتمال انخفاض حجم التجارة العالمية بشكل مباشر على الطلب المتوقع على النفط، مما ساهم في الضغط النزولي على الأسعار.

كما واصلت أوبك+ إدارة استراتيجيتها الإنتاجية في أبريل، فبينما كانت المجموعة قد اتفقت سابقاً على زيادة تدريجية في الإنتاج بدءاً من أبريل، فقد قام بعض الأعضاء بتسريع زياداتهم في الإنتاج، وقررت ثمانية من أعضاء أوبك+ الذين كانوا جزءاً من التخفيضات الطوعية منذ نوفمبر 2023 مضاعفة الزيادات المستهدفة في إنتاجهم لشهر مايو ثلاث مرات لتصل إلى 411 ألف برميل يومياً. وقد ساهم هذا القرار، إلى جانب المخاوف بشأن ضعف الطلب، في الزخم الهبوطي في السوق، ومع ذلك، ظل الامتثال للتخفيضات الحالية بين بعض الأعضاء نقطة عدم يقين.

اجتماع هذه العوامل أدى إلى تقلبات ملحوظة في الأسعار طوال شهر أبريل، حيث شهدت أسعار النفط الخام القياسية، بما في ذلك خام برنت وغرب تكساس الوسيط، انخفاضات كبيرة، فقد انخفض خام برنت لفترة وجيزة إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل وهو مستوى لم نشهده منذ أكثر من أربع سنوات – في أوائل أبريل، وبينما شهدت الأسعار بعض الانتعاش في وقت لاحق من الشهر، إلا أنها ظلت تحت ضغط بسبب المخاوف السائدة بشأن ديناميكيات العرض والطلب، وبحلول نهاية أبريل، كان خام برنت يتداول حول 65 دولاراً للبرميل، وكان خام غرب تكساس الوسيط يلامس مستوى 60 دولاراً للبرميل.

كانت التوترات التجارية موضوعاً مهيمناً، كما ساهمت عوامل جيوسياسية أخرى، مثل المحادثات الأمريكية الإيرانية، أيضاً في تقلبات الأسعار، مما يسلط الضوء على حساسية السوق للتطورات الدولية. ولا يزال سوق النفط العالمي يواجه فترة من عدم اليقين، وسيكون مسار العلاقات التجارية، وفعالية إدارة إنتاج أوبك+، ووتيرة النمو الاقتصادي العالمي عوامل حاسمة ستؤثر على تحركات الأسعار في الأشهر المقبلة.

(سـوق النفـط العالميـة)

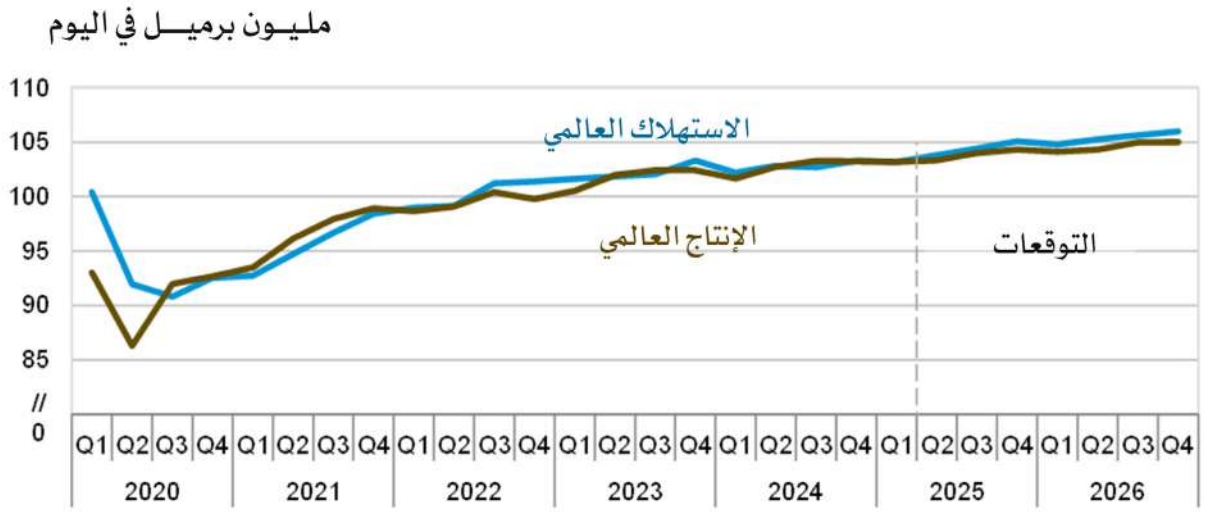

- معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل – أبريل 2025
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسـعار الفورية لخام برنت في أبريل 2025= 68$ للبرميل (انخفاض 5$ عن متوسط سعر البرميل في مارس 2025)

التحليلات: انخفضت أسعار النفط الخام للشهر الثالث على التوالي، مدفوعةً في المقام الأول بتوقعات انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط عقب تطبيق الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين تعريفات جمركية جديدة، وفي أبريل، أكد أعضاء أوبك+ على خططهم لزيادة الإنتاج، وسارعوا إلى زيادتها، مما زاد من توقعات نمو مخزونات النفط العالمية، مما سيزيد من انخفاض أسعار النفط.

التوقعات: تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاض أسعار خام برنت مع بدء نمو مخزونات النفط العالمية، وقد ينخفض متوسط خام برنت من 76 دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام 2025 إلى متوسط 61 دولاراً للبرميل بحلول الربع الرابع من عام 2025، وأن يبلغ المتوسط 59 دولاراً للبرميل إجمالاً العام المقبل.